



التقرير السنوي العام لغرفة الصيد البحري المتوسطية عن سنة 2020





أعضاء غرفة الصيد البحري المتوسطية 2015-2021

نداء التضامن والمواطنة للسيد رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطة إلى العاملين في قطاع الصيد البحري

مباشرة بعد بداية تفشي جائحة "كورونا"، وشروع المملكة في اتخاذ عدة إجراءات للوقاية من تداعيات الفيروس، أصدر رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطة السيد يوسف بنجلون، نداء المواطنة والتضامن موجه لكافة المهنيين بقطاع الصيد البحري، قصد ضمان العمل على الاستمرارية في قطاع الصيد البحري لكونه من القطاعات المنتجة الضرورية لتموين الأسواق، مما ساهم بشكل كبير في عودة الحيوية للموانئ على مستوى نفوذ الغرفة المتوسطة وكذا بقية الموانئ وطنيا. وجاء النداء على الشكل التالي:

"نداء للعاملين في قطاع الصيد البحري، نعلم أنه المغرب كجميع دول العالم يعيش فترة عصيبة في إطار وباء كورونا، نتفهم أن هناك مجموعة من المراكب الصيد الساحلي والتقليدي اضطرت للوقوف في أغلب الموانئ بالمغرب لعوامل متعددة منها:

أولا: تنقل البحارة؛

ثانيا: عدم وجود الوقاية على متن المراكب من كمادات الخ؛

ثالثا: أحوال الطقس؛

رابعا: انخفاض مهول في أئمنة السمك في الأيام الأولى من تطبيق الحجر الصحي؛

بهذه المناسبة، ننادي للعاملين في قطاع الصيد البحري الساحلي والتقليدي أن يحاولوا لكل واحد من مكانه للعمل على استمرار القطاع، الذي هو قطاع مهم، قطاع منتج.

وننادي للمغاربة بأن يستهلكوا السمك قصد استقرار أئمنة السمك والرواج الاقتصادي، الذي هو مهم للمغاربة أجمعين، في إطار عدم التكليف، 'لا يكلف الله نفسا إلا وسعها'.

وبهذه المناسبة نقدم تحياتي إلى جميع مهنيي قطاع الصيد البحري على عملهم وتضحياتهم الذين هم جنود مجندة كجميع القطاعات المنتجة. والمغرب اليوم في حاجة إلى هذا القطاع للاستمرار في الإنتاجية في إطار توجيهات الدولة في شخص وزارة الداخلية."

تصميم التقرير السنوي العام عن سنة 2020 لغرفة الصيد البحري المتوسطية

تقديم

ا. الجزء الأول: الأنشطة المؤسسية

1. دورات الجمعية العامة لغرفة الصيد البحري المتوسطية
2. الآراء الاستشارية لغرفة الصيد البحري المتوسطية
3. اجتماعات تشاورية
4. المراسلات الادارية

ا. الجزء الثاني: الأنشطة التفاعلية

❖ الفرع الأدبي:

1. مبادرات غرفة الصيد البحري المتوسطية
2. اتفاقيات غرفة الصيد البحري المتوسطية

❖ الفرع التنفيذي:

1. مساهمات مرفقية
2. خدمات اجتماعية
3. الاعلام والتواصل
4. التدابير التي اتخذتها غرفة الصيد البحري المتوسطية منذ إعلان الحجر الصحي لمواجهة انتشار فيروس كورونا

يجد التقرير العام، الذي يتضمن الأشغال و العمليات المنجزة من قبل غرفة الصيد البحري المتوسطة خلال السنة السابقة (2020)، أساسه القانوني في المادة الحادية عشر من القانون رقم 4.97 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف الصيد البحري الصادر عن مجلس النواب في الحادي والعشرين من ذي القعدة 1417 (31 مارس 1997)، وهي المادة التي نصت على وجوب أن "توجه كل غرفة من غرف الصيد البحري سنويا إلى الإدارة تقريراً عاماً عن الأشغال أو العمليات التي أنجزتها خلال السنة السابقة".

و اعتباراً لطبيعة غرفة الصيد البحري المتوسطة، كمؤسسة عمومية تتشكل عبر آلية الانتخاب و تتمتع بالشخصية المعنوية، فإن دائرة اشتغالها تتأطر ضمن دائرة المقترضات الواردة في النظام الأساسي المحدث لها، و اعتباراً لطبيعة عمل الغرفة الذي يكتسي طابع الاستشارية في المقام الأول، وليس ذا طبيعة تقريرية وتنفيذية في نفس الآن، فإن هذا التقرير مشكل من جزئين إثنين، الأول يتضمن الأنشطة المؤسساتية المحكومة بقوانين تنتمي لمجموعة القانون العام، بينما يتضمن الجزء الآخر منه رصداً للأنشطة و المبادرات ذات الطبيعة التفاعلية، بالتنسيق مع غيرها من المؤسسات و الجهات العمومية و الخاصة، أو من خلال إرادتها المنفردة، في بعض الأحوال، و التشاركية في أحوال أخرى، انطلاقاً من التفعيل المادي لواقع قانوني يؤكد حيابة الغرفة شخصيتها المعنوية.

أ. الجزء الأول : الأنشطة المؤسسية

يُقصد بالأنشطة المؤسسية، في مفهوم هذا التقرير، الأنشطة التي تشكل الأداة القانونية لممارسة الاختصاصات العائدة لغرف الصيد البحري بالمغرب، و هي، بحسب القانون، الدورات العادية أو الاستثنائية للجمعية العامة لغرفة الصيد البحري، عطفًا على اجتماعات مختلفة مع المهنيين و الإدارات العمومية، سواء تعلق الأمر بالسلطات ذات الصلة المباشرة بقطاع الصيد البحري أو غيرها من السلطات و الجهات العمومية التي لها ارتباط شبه مباشر بالقطاع، هذا فضلا عن الآراء الاستشارية التي دأبت الغرفة على تقديمها للوزارة الوصية و ذلك في سياق تفعيل أحكام ومقتضيات المادة 23 من النظام الأساسي لغرف الصيد البحري بالمغرب.

1. دورات الجمعية العامة للغرفة:

كما جرى العمل، فقد عقدت غرفة الصيد البحري المتوسطة، وفقا لأحكام المادة 7 من النظام الأساسي، أربع دورات للجمعية العامة، حسب التقسيم الفصلي المطابق لمقتضيات القانون، حيث تم عقدها بشكل متتال كما هو مبين أسفله:

1. الدورة الأولى للجمعية العامة: الاثنين 06 أبريل 2020



تمت إدارة أشغال الجمعية العامة من طرف رئيس الغرفة السيد يوسف بنجلون و تميزت بمواكبة السيدة الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري بالوزارة لأشغالها، وذلك بعد دعوتها من قبل الغرفة.

وتضمن جدول أعمال هذه الدورة الأولى أربع نقاط تتعلق بـ:

1. المصادقة على محضر الدورة السابقة.
2. تقديم التقرير المالي للغرفة برسم سنة 2019 والمصادقة عليه.
3. تقديم التقرير السنوي حول أنشطة غرفة الصيد البحري المتوسطة عن سنة 2019.

4. تأثيرات فيروس كورونا المستجد على قطاع الصيد البحري والأنشطة المرتبطة به.

وقد تم المصادقة بالإجماع على محضر الدورة السابقة، التقرير المالي للغرفة برسم سنة 2019 والتقرير السنوي حول أنشطة غرفة الصيد البحري المتوسطة عن سنة 2019، ومناقشة النقطة الأخيرة المتعلقة بتأثيرات فيروس كورونا المستجد على قطاع الصيد البحري والأنشطة المرتبطة به. وفي هذا الصدد تم تخصيص دعم حوالي مليون درهم، كدعم إضافي لمبلغ مليون درهم ساهمت به الغرفة في الصندوق الخاص بتدبير جائحة "كورونا" بناء على تعليمات ملكية سامية، وتم توزيع هذا الدعم على شكل إعانات عينية لقطاع الصيد البحري في الجهتين الشمالية والشمالية الشرقية لحمايته من تداعيات فيروس "كوفيد 19" وكذا الاستمرار بتزويد الأسواق الوطنية والدولية بالمنتجات السمكية في ظل هذه الظروف التي تجتازها بلادنا جراء الجائحة.

II. الدورة الثانية للجمعية العامة: 08 يونيو 2020



انعقدت أشغال الدورة بشكل افتراضي، وذلك لمناقشة جدول أعمال تضمن النقاط الآتية:

- المصادقة على محضر الدورة السابقة.
- مناقشة التدابير التي اتخذتها الغرفة منذ الإعلان عن الحجر الصحي.

• مستقبل القطاع في ظل استمرار الجائحة.

• مختلفات.

وقد انعقد الجمع العام، تحت رئاسة السيد يوسف بنجلون رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطة، وبمواكبة السيدة زكية الدريوش الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري، وقد تم المصادقة بالإجماع على محضر الدورة السابقة.



وبعدها تم مناقشة التدابير التي اتخذتها الغرفة منذ الإعلان عن الحجر الصحي حيث أن الغرفة تجندت بكل طاقتها لمساعدة المهنيين سواء تجهزين أو بحارة حيث قامت بمجموعة من التدخلات لدى السلطات المحلية والولاية والعمال وبتنسيق مع وزارة الصيد البحري لتسهيل عملية تنقل البحارة والمجهزين عبر النفوذ الترابي للغرفة للعودة إلى عملهم وذلك لاستمرار قطاع الصيد البحري في الإنتاج لتزويد السوق الوطنية والدولية بالمنتجات السمكية الوطنية. والقيام بحملة تعقيم المراكب بمختلف الموانئ التابعة للنفوذ الترابي للغرفة، توزيع الكمادات والمواد المعقمة ...

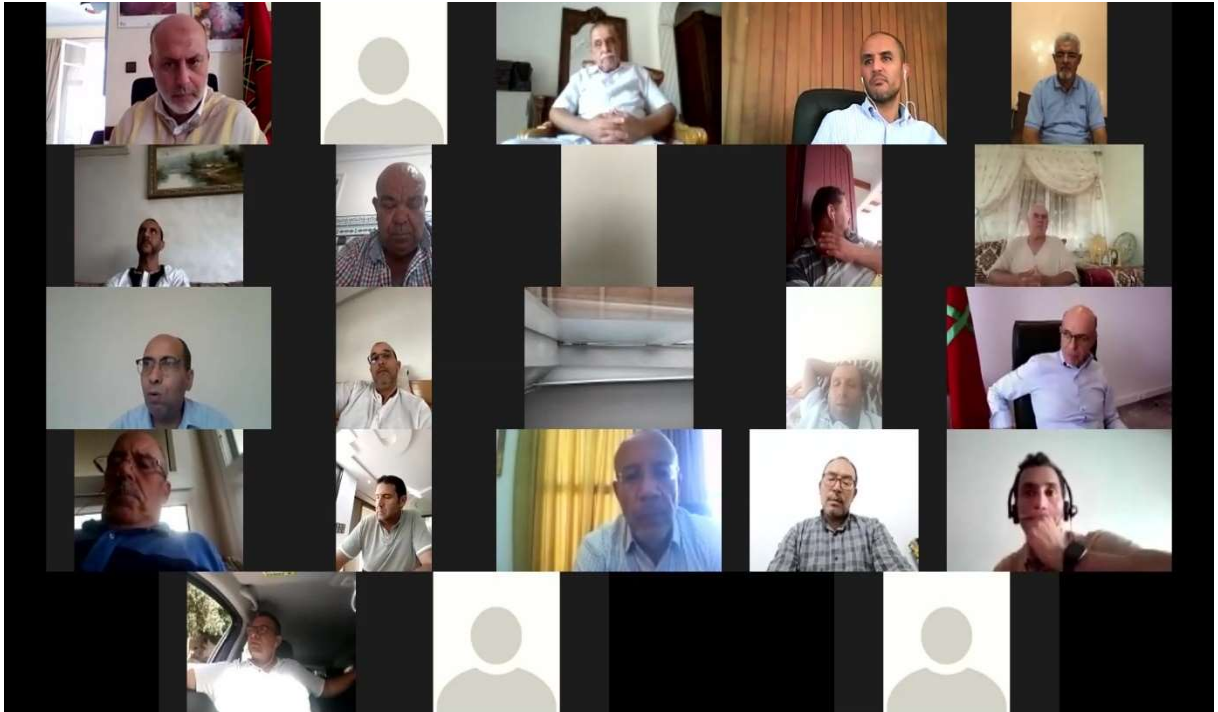
وتم مناقشة مستقبل قطاع الصيد البحري في ظل استمرار جائحة كورونا، تساءل الأعضاء حول التدابير التي يمكن أن تتخذ ما بعد رفع حالة الطوارئ الصحية لحماية البحارة والمهنيين من كل مخاطر انتشار فيروس كورونا وسط القطاع.

وتميزت هذه الدورة، كما هو الحال بالنسبة للدورة السابقة، بحضور السيدة الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري بالوزارة، حيث جرى تفاعل مباشر بينها وبين أعضاء الغرفة بخصوص المشاكل المطروحة وإمكانيات معالجتها.

وبمجهودات الجميع مهنيون وبحارة تحت رئاسة غرفة الصيد البحري المتوسطة السيد يوسف بنجلون ساهم القطاع في تحريك عجلة الاقتصاد بالمملكة وتزويد السوق الوطنية بالمنتجات البحرية بشكل منتظم وكاف، وإدارة الصيد البحري تستمر في تنظيم القطاع والبحث الجاد والمسؤول لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة ليس فقط على صعيد النفوذ الترابي للغرفة بل على الصعيد الوطني خدمتا للمجهز والبحار على حد سواء.

إن غرفة الصيد البحري المتوسطة نجحت في الحفاظ على أنشطة قطاع الصيد البحري، واستمرارية الانتاج منذ إعلان حالة الطوارئ الصحية بالمملكة لمواجهة حائجة كورونا مع التطبيق الفعلي للتعليمات الاحترازية والإجراءات الصحية الصارمة التي اتخذتها الدولة لوقف انتشار وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) .

III. الدورة الثالثة للجمعية العامة: 25 سبتمبر 2020



اعتبارا لظروف الطوارئ، الناتجة عن وباء كورونا المستجد، فقد انعقدت أشغال الدورة الثالثة للجمعية العامة لغرفة الصيد البحري المتوسطة، برسم سنة 2020، عبر

تقنية التواصل عن بعد، وذلك برئاسة السيد يوسف بنجلون، و تميزت الدورة بحضور السادة: رئيس غرفة الصيد البحري الأطلسية الوسطى، و السيد مدير الصيد البحري بالوزارة، و السيدة المديرية الجهوية للمكتب الوطني للصيد بطنجة، و السيد رئيس المركز الجهوي للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بطنجة وكذا السيد مدير معهد تكنولوجيا الصيد البحري بالعرائش.

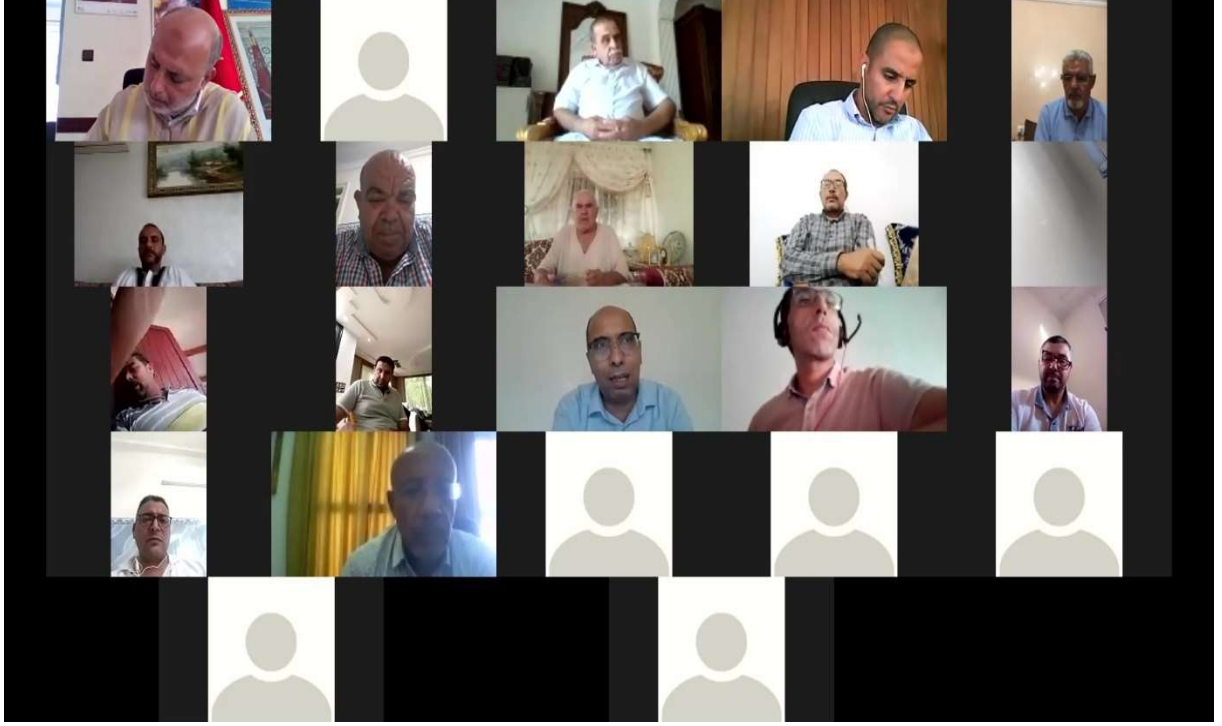
وجرت خلال هذه الدورة مناقشة جدول أعمال تضمن ست نقاط:

1. المصادقة على محضر الدورة السابقة.
2. غرف الصيد البحري، الآفاق و دورها المستقبلي في قطاع الصيد البحري بعد كوفيد 19.
3. مناقشة ضعف المردودية في قطاع الصيد البحري بالجهة الشمالية و الشمالية الشرقية، الحلول و البدائل. (الصيد التقليدي، الصيد الساحلي، و الصيد الصناعي)
4. مناقشة نظام الاقتطاعات المعمول به في قطاع الصيد البحري، هل حان الوقت لإعادة النظر في هذه الاقتطاعات؟
5. مناقشة أحد المشاكل الأساسية التي طرحت في فترة الحجر الصحي، تعويضات الضمان الاجتماعي لبحارة الصيد التقليدي.
6. مختلفات:

- تعويض محركات البنزين بمحركات الغازوال لقوارب الصيد التقليدي
- تغيير أرقام الصناديق العازلة للحرارة من أجل تمكين فئة من المهنيين من الاستفادة من الصناديق العازلة للحرارة.
- مناقشة مشاكل نظام الرصد و التتبع VMS (جمعيات الصيد البحري)

يُشار إلى أن الدورة اعتمدت توصيات تم رفعها إلى أنظار وزارة الصيد البحري و تتعلق بتعديل و تحيين القانون المنظم للغرف و منحها اختصاصات أكبر لتطوير قطاع الصيد، إعادة النظر في النظام الهيكلي و تعديل قانون مستخدمي الغرف، الرفع من الميزانية لتحقيق

أهداف التنمية و المحافظة على الثروة السمكية و البيئية، و مطالبة وزارة الصيد، في إطار التوجه نحو الجهوية، بإحداث مديريات جهوية على صعيد النفوذ الجغرافي للغرف. و بعد أن رحب السيد رئيس الغرفة بالحاضرين عن بعد، تمت المصادقة بالإجماع على محضر الدورة السابقة .



وقد تمت مناقشة مجمل النقط التي تم إدراجها في أشغال هذه الدورة والمتمثلة في غرف الصيد البحري، الآفاق ودورها المستقبلي في قطاع الصيد البحري بعد كوفيد19؛ ومناقشة ضعف المردودية الإنتاجية في قطاع الصيد البحري بالجهة الشمالية والشمالية الشرقية، الحلول والبدائل؛ (الصيد التقليدي، الصيد الساحلي والصيد الصناعي).

وكذلك نقطة مناقشة نظام الاقتطاعات المعمول به في قطاع الصيد البحري، هل حان الوقت لإعادة النظر في هذه الاقتطاعات؟ إلى جانب مناقشة إحدى المشاكل الأساسية التي طرحت في فترة الحجر الصحي، تعويضات الضمان الاجتماعي لبحارة قطاع الصيد التقليدي.

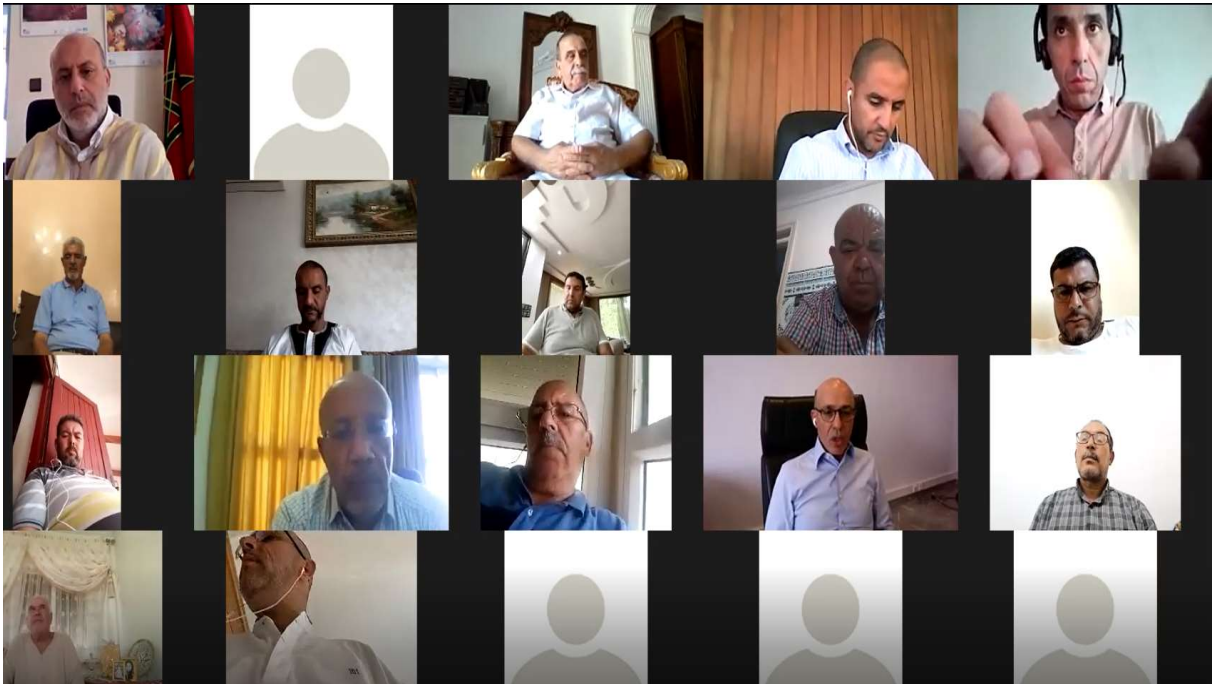
ومن التوصيات التي خرج به الجمع العام، بخصوص غرف الصيد، تعديل وتحسين القانون المنظم للغرف: اختصاصات ودور أكبر لتنمية وتطوير القطاع على صعيد كل جهة، ثم إعادة النظر في نظامها الهيكلي وتعديل قانون مستخدمي الغرف، والرفع من الميزانية لتحقيق

الأهداف والتنمية والحفاظ على الثروات السمكية والبيئة، بالإضافة إلى ذلك خلق مديريات جهوية لتطوير ورفع من مستوى إدارة الصيد البحري في الجهات.

يدخل هذا الموضوع الذي أثارته غرفة الصيد البحري المتوسطية والتي تهدف أن تجعله حوار مهني على الصعيد الوطني لتطوير الغرف واعطائها دور أكثر فعالية في تطوير وتنمية القطاع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والمساهمة في السياسة العامة لقطاع الصيد البحري في بلدنا.

وفي هذا الإطار، فقد سبق للغرفة أن وجهت مراسلات واقتراحات وجهت إلى وزارة الصيد البحري لإبداء الرأي فيها والعمل على إخراجها الى أرض الواقع وكانت تهم إعادة هيكلة الغرف من الناحية الإدارية بخلق مصالح وتحديد اختصاصاتها.

كما طالبت غرفة الصيد البحري المتوسطية أيضا في عدة مناسبات رسمية تعديل وتحسين القانون المنظم للغرف على غرار الغرف الأخرى، حيث ظل القانون المنظم لغرف الصيد البحري جامدا منذ سنوات ولم يشمل أي تغيير من شأنه أن يطور عمل الغرف ويعطيها مجالات واختصاصات أوسع للرفع من المستوى الاجتماعي والاقتصادي للعاملين في القطاع ومساعدة الإدارة الوصية في تحقيق الأهداف المسطرة واستراتيجية الصيد البحري مستقبلا لأن الغرف هي المستقبل.

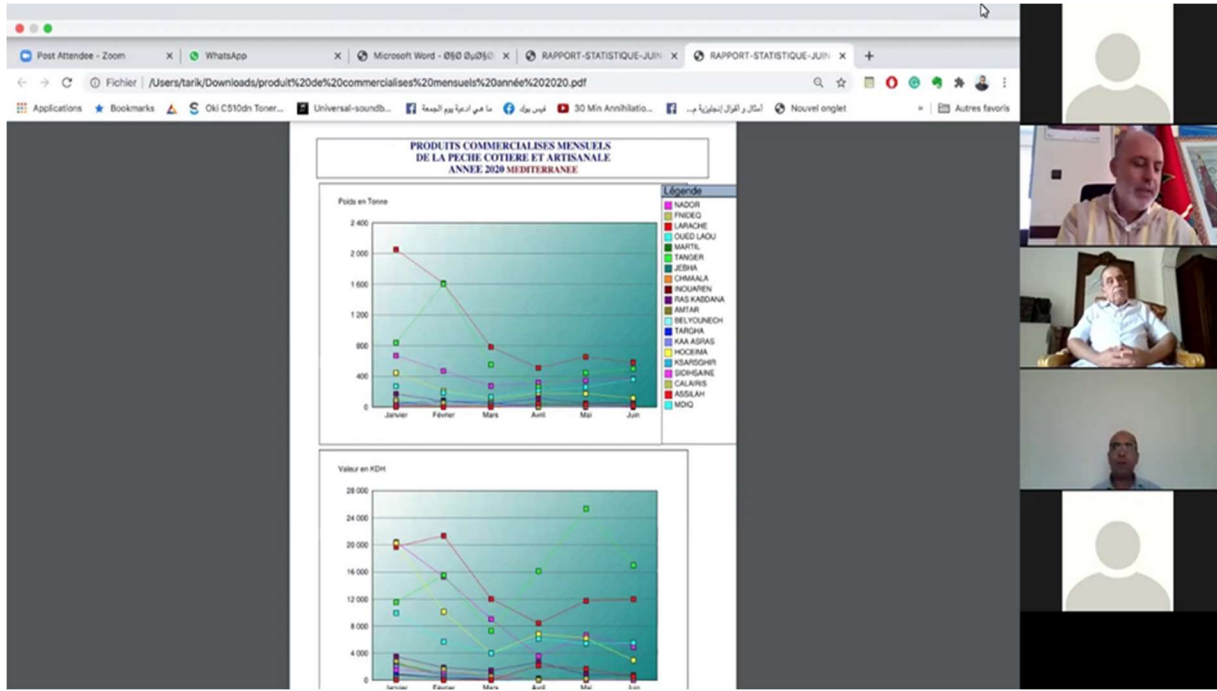


أن تعديل القانون المنظم لغرف الصيد البحري من شأنه أن يعطيها اختصاصات أوسع وأشمل ستمكنها من عدم الاقتصر على أنها قوة استشارية واقتراحية، إلى أكثر من ذلك منها على سبيل المثال لا الحصر، محاربة الهشاشة في القطاع والرفع من الإنتاجية، وعصرنة القطاع، والمحافظة على الثروات السمكية والحفاظ على البيئة البحرية بالإضافة إلى مشاريع الأحياء المائية، والنهوض بالبحث العلمي، والعمل أكثر في الجانب القانوني.

طلبت غرفة الصيد البحري المتوسطة مرارا رفع من ميزانية الغرف لأنها ميزانية ضعيفة لا ترقى إلى مستوى تطلعات المهنيين ولا يمكن أن تحقق أهداف الغرفة، ولا يمكن أن تلعب دورها الحقيقي التي أسست من أجله والمتمثل أساسا في تنمية وتطوير قطاع الصيد البحري والحفاظ على الثروات السمكية في الجهة التي تمثلها بكل جدية وبدون ذلك سيبقى دورها جد محدود، وغير ذي فعالية، لدى وجب وإلحاح الرفع من ميزانية الغرف وعلى إدارة الصيد البحري النظر في ذلك.

وبصفة استعجالية ومن منظور الواقعي لتخفيف العبء على ميزانية الدولة، فإن غرفة الصيد البحري المتوسطة تقترح الرفع من ميزانية الغرف وذلك بالبحث عن مصادر أخرى للتمويل كتحويل الاقتطاعات التي تستفيد منها هيئات، منها على سبيل المثال اقتطاعات الجماعات المحلية بنسبة 3% التي لم تقدم شيء للقطاع والمهنيين منذ سنوات، ونسبة من اقتطاعات المكتب الوطني للصيد، فالكل يستفيد من الثروات السمكية إلا المهنيين والبحارة، لدى حان الوقت لتعود اقتطاعات الصيد البحري للمهنيين والبحارة لتطوير القطاع ومحاربة الهشاشة التي يعاني منها عدد كبير منهم إلى غيرها من الأعمال التي ستسمح في تنمية القطاع واستقراره والمحافظة على الثروات السمكية وضمان استدامتها والمحافظة على البيئة البحرية.

وفي هذا الإطار فإن غرفة الصيد البحري المتوسطة ستجعل من هذا الدور الجديد لغرف الصيد البحري مطلباً مهنياً على الصعيد الوطني وستطالب بفتح نقاش في الموضوع لأن الغرف لا يمكن أن يظل دورها محدود لا يؤخذ بها في غالب الأحيان.



وكما قامت إدارة غرفة الصيد البحري المتوسطية بتحليل احصائيات الستة الأشهر الأولى من سنتي 2019 و 2020 بتفاصيل على النحو التالي:

➤ مفرغات ومبيعات منتجات الصيد البحري بالسواحل المتوسطية:

لوحظ من خلال تقرير المكتب الوطني للصيد بخصوص احصائيات مفرغات أسطول الصيد الساحلي والتقليدي بأن حجم منتوجات الصيد الساحلي والتقليدي على مستوى نقط التفريغ والموانئ المتواجدة بالسواحل المتوسطية التي جرى تفريغها بلغت 11 ألف و149 طن عند متم شهر يونيو 2020 وذلك بانخفاض قدره 17 في المائة مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية 2019.

وبعد تحليل التقرير، تبين أن القيمة التسويقية لمنتجات الصيد الساحلي والتقليدي بالبحر الأبيض المتوسط التي جرى تفريغها برسم الأشهر الستة الأولى من سنة 2020 سجلت انخفاض مقارنة مع السنة الماضية، أي بنسبة 19% مقارنة مع نهاية شهر يونيو 2019.

➤ مفرغات ومبيعات منتجات الصيد البحري بسواحل المحيط الأطلسي:

ميناء العرائش: كما جاء في التقرير برسم الأشهر الستة الأولى من سنة 2020، سجل ارتفاعا على مستوى حجم الكميات المفرغة من منتوجات الصيد الساحلي والتقليدي حيث بلغت

6192 طن عند متم شهر يونيو 2020 أي **زيادة نسبة 9%** مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية 2019.

أما **القيمة التسويقية** لمنتجات الصيد الساحلي والتقليدي بميناء العرائش التي جرى تفرغها برسم الأشهر الستة الأولى من سنة 2020 سجلت **انخفاض** مقارنة مع السنة الماضية، أي بنسبة **15%**.

ميناء أصيلة: بلغت الكميات المفرغة عند متم شهر يونيو 2020، **93 طن**، حيث سجل **انخفاضا** طفيفا على مستوى التفرغ بنسبة **7%** مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019.

أما **قيمة المبيعات** سجل ارتفاع بنسبة **14%** مقارنة مع الستة الأشهر الأولى من السنة الماضية 2019.

	Poids en Tonne 2019	Poids en Tonne 2020	Valeur en KDH 2019	Valeur en KDH 2020	Variation Poids en %	Variation Valeur en %
MEDITERRANEE	13 487	11 149	351 841	286 135	-17	-19
ATLANTIQUE	5 803	6 285	104 431	89 639	8	-14
ASSILAH	100	93	3 879	4 441	-7	14
LARACHE	5 703	6 192	100 552	85 198	9	-15
TOTAL DE NORD ET OUEST	19 290	17 434	456 272	375 774	-10	-18

حيث بحث أعضاء الغرفة ومسؤولون بالقطاع، المجتمعين عبر تقنية التداول عن بعد خلال الدورة الثالثة للغرفة، ضعف المردودية الإنتاجية لقطاع الصيد البحري بالسواحل الممتدة من مولاي بوسلهام إلى السعيدية والبحث عن الحلول والبدائل المتاحة أمام مهنيي القطاع، وكان هذا الموضوع قد أثير في اجتماع سابق مع مسؤولي المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري حيث اطلع المهنيين عن أسباب تراجع الثروة السمكية في المنطقة والبحث عن الحلول منها المطالبة بالراحة البيولوجية لبعض الأنواع من الأسماك وضرورة خلق شراكة تعاون بين غرفة الصيد البحري المتوسطة والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري قصد تقديم المساعدة والتعاون بهدف تطوير البحث العلمي في الجهة الشمالية التي تعيش على نقص حاد في الثروة السمكية وإعداد كتيب يعرف بالبحث العلمي ودوره في الحفاظ على الثروات السمكية واستدامتها.

Information sur la commercialisation des produits de la pêche Côtière et Artisanale au cours du premier semestre des années 2019 et 2020							CPMM
Délégation Région Tanger							
	Poids en Tonne 2019	Poids en Tonne 2020	Valeur en KDH 2019	Valeur en KDH 2020	Variation Poids en %	Variation Valeur en %	
KSAR SIGHR	75	34	4 508	1 616	-55	-70	
TANGER	3978	4205	116283	92775	6	-20	
ASSI AH	100	93	3879	4641	-7	14	
TOTAL DÉLÉGATION TANGER	4 153	4 332	124 760	98 232	-4	-21	
Délégation Région M'diq							
	Poids en Tonne 2019	Poids en Tonne 2020	Valeur en KDH 2019	Valeur en KDH 2020	Variation Poids en %	Variation Valeur en %	
BEL YOUNICH	5	5	365	245	0	-33	
FNDEK	89	59	4036	3203	0	-20	
KAA SARAS	92	137	4119	2852	49	-31	
MARTEL	74	105	4 906	4 440	42	-9	
MDIQ	2253	1433	42889	36649	-36	-15	
OUED LAOU	113	196	8532	3412	73	-49	
TOTAL DÉLÉGATION MDIQ	2 594	1 935	63 037	50 801	-25	-19	
Délégation Région JEBHA							
	Poids en Tonne 2019	Poids en Tonne 2020	Valeur en KDH 2019	Valeur en KDH 2020	Variation Poids en %	Variation Valeur en %	
AMTAR	26	25	1 458	1 147	-4	-21	
CALARES	355	215	7420	5524	-39	-26	
CHMALA	140	71	6998	3194	-48	-56	
JEBHA	491	176	6 211	4 074	-64	-54	
TARCHA	50	184	1635	1614	268	-4	
TOTAL DÉLÉGATION JEBHA	1 062	678	21 732	15 553	-37	-28	
Information sur la commercialisation des produits de la pêche Côtière et Artisanale au cours du premier semestre des années 2019 et 2020							CPMM
Délégation Région AL HOCEIMA							
	Poids en Tonne 2019	Poids en Tonne 2020	Valeur en KDH 2019	Valeur en KDH 2020	Variation Poids en %	Variation Valeur en %	
HOCEIMA	1 719	1 247	57 176	50 349	-27	-12	
INOUIAREN	24	25	1410	1307	4	-7	
TOTAL DÉLÉGATION HOCEIMA	1 743	1 272	58 586	51 656	-27	-12	
Délégation Région NADOR							
	Poids en Tonne 2019	Poids en Tonne 2020	Valeur en KDH 2019	Valeur en KDH 2020	Variation Poids en %	Variation Valeur en %	
NADOR	3 346	2 455	68 080	59 767	-27	-12	
RAS KARDANA	612	515	10 070	10 971	-16	-22	
SIH INADINE	73	58	3 190	3 385	-21	-35	
TOTAL DÉLÉGATION HOCEIMA	4 031	3 028	81 340	74 125	-25	-15	
Délégation Région LARACHE							
	Poids en Tonne 2019	Poids en Tonne 2020	Valeur en KDH 2019	Valeur en KDH 2020	Variation Poids en %	Variation Valeur en %	
LARACHE	5 703	6 192	100 552	83 198	9	-15	
TOTAL DÉLÉGATION LARACHE	5 703	6 192	100 552	83 198	9	-15	
Information sur la commercialisation des produits de la pêche côtière et artisanale au cours du premier semestre des années 2019 et 2020 dans le nord et le nord-ouest							
	Poids en Tonne 2019	Poids en Tonne 2020	Valeur en KDH 2019	Valeur en KDH 2020	Variation Poids en %	Variation Valeur en %	
MEDITERRANÉE	13 487	11 169	351 841	286 135	-17	-19	
ATLANTIQUE	5 903	6 285	104 431	89 039	9	-14	
Faill1	Faill2	Faill3					



كما تطرق السيد الرئيس كذلك لملف نظام الرصد وتتبع السفن من طرف الأقمار الاصطناعية طالبا بإنهاء الاحتكار الذي ظل المهنيون يعانون منه منذ سنوات، خصوصا بعد توجه الوزارة لتعيين شركة جديدة ثانية للعمل على نطاق هذا المجال مع المهنيين، حتى يتسنى أن يختار المهنيون أي شركة قد تكون في مستوى انتظاراتهم .

وفي الختام، طلب أعضاء الغرفة المتوسطة للصيد البحري إحداث لجنة مكونة من المهنيين وإدارة الصيد البحري لتدارس إعادة هيكلة غرف الصيد البحري وإعادة النظر في نظام الاقتطاعات المعمول به في قطاع الصيد البحري في أقرب وقت ممكن.

IV. الدورة الرابعة للجمعية العامة : الجمعة 25 ديسمبر 2020



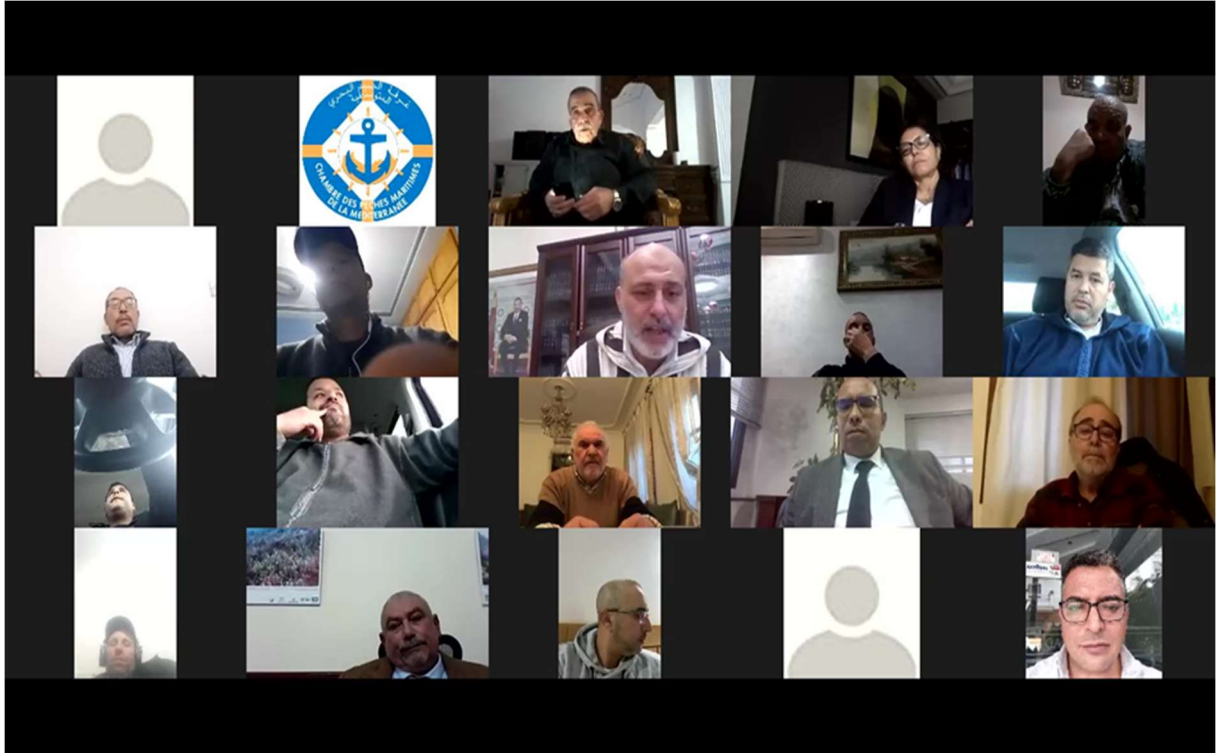
استمرارا في الأخذ بقواعد التباعد و الإجراءات الاحترازية في مواجهة تفشي وباء كورونا المستجد، والتزاما بضرورة استكمال عدد الدورات، فقد عقدت الغرفة دورتها الرابعة للجمعية العامة بتاريخ 25 ديسمبر 2020 عبر تقنية التواصل بالفيديو، وقد تضمن جدول أعمالها، بالإضافة إلى المصادقة على محضر الدورة السابقة، النقاط الآتية :

- تقديم مشروع ميزانية الغرفة برسم سنة 2021 و المصادقة عليه.
- دراسة شاملة و مستعجلة لوضعية المصايد بالبحر الأبيض المتوسط.
- تنقل القوارب داخل الدائرة البحرية للجبهة.
- تقديم مشروع برنامج عمل الغرفة برسم سنة 2021.
- مختلفات.

عقدت الدورة برئاسة السيد يوسف بنجلون رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطية وبمشاركة أعضاء الغرفة والسيدة زكية الدرويش الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري والسيد بوشتى عيشان مدير مديرية الصيد البحري بالوزارة .

وفي بداية أشغال الدورة، بشر السيد الرئيس مهني المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية، بأن اللجنة الادارية المختصة وافقت على طلب غرفة الصيد البحري المتوسطية، بخصوص اقتناء مقر لها الجديد، وهو الخبر الذي زف به السيد الرئيس جميع الاعضاء مهنتا إياهم على هذا الإنجاز، والذي استقبله الجميع بفرح كبير، وسيتم تحول المقر القديم لمصلحة تابعة للغرفة مختصة في مجال التكوين البحري، مؤكداً أن المقر الجديد سيكون في مرتبة اشتغال الغرفة لعلاقتها بعدة لجان دولية أوروبية واسبانية، مما يتحتم التوفر على مقر يلبي جميع المتطلبات من اجتماعات وغيرها.

وبعد المصادقة على محضر الدورة السابقة ومشروع ميزانية الغرفة برسم سنة 2021 بالاجماع من طرف الاعضاء، فتح السيد الرئيس باب المناقشة للمهنيين لطرح المواضيع التي تخص نفوذهم البحري.



2. الآراء الاستشارية لغرفة الصيد البحري المتوسطة:

تطبيقاً لأحكام ومقتضيات الفقرة 6 من المادة 23 من النظام الأساسي لغرف الصيد البحري، فإن الغرفة، في إطار تفعيل المقاربة التشاركية، قامت بعقد عدد من الاجتماعات التشاورية، كما أبدت رأيها بشأن عدد من مشاريع نصوص أصدرتها وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، قطاع الصيد البحري.

3. اجتماعات تشاورية:

في سياق تفعيل الانفتاح والتواصل مع المصالح والمؤسسات الحكومية المرتبطة بالقطاع، فقد عملت غرفة الصيد البحري المتوسطة على احتضان عدد من الاجتماعات أو المشاركة في أشغالها.

- اجتماع لمناقشة وضعية المصايد وبعض أصناف السمك السطحي بالمنطقة الشمالية: وفي هذا الجانب عُقد بمقر غرفة الصيد البحري المتوسطة في 30 يناير 2020 اجتماع لمناقشة وضعية المصايد وبعض أصناف السمك السطحي بالمنطقة الشمالية، وحضر هذا الاجتماع كل من مدير الغرفة ورئيس المركز الجهوي للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بطنجة و عدد من ممثلي الجمعيات المهنية والمجهزين.



وتم التطرق لتناقص الكميات المصطادة على الواجهتين البحريتين المتوسطية والأطلسية، حيث عزا بعض المتدخلين الوضع إلى أسباب كغياب التعاون بين المهنيين من جهة وبين المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري كما تطرق الاجتماع، لإشكالية الصيد الخاطئ. و في شأن تأثير النفايات السائلة التي تلقى في البحر من قبل شركات عاملة في قطاع التدبير المفوض (Amendis) ، عبر المهنيون عن استعدادهم للتعاون مع المعهد الوطني. وعبر المركز الجهوي للمعهد الوطني عن اقتناعه بالتأثير السلبي لتنقل أساطيل من موانئ أخرى صوب الميناء المستهدف، و ذكر ضرورة اعتماد المخططات الجهوية لتهيئة المصايد.

■ و تبعا لتوصيات الجمعية العامة لغرفة الصيد البحري المتوسطية، احتضنت ولاية طنجة شهر فبراير اجتماعا لمناقشة مسألتها تلويث مياه البحر بالمياه العادمة و جرف النفايات بميناء الصيد. وترأس الاجتماع الكاتب العام للولاية وحضور رئيس الغرفة، مدير المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بطنجة، ممثلي أمانديس، ممثلي الوكالة الوطنية للموانئ، ممثلي مندوبية الصيد البحري، إضافة الى الشركات المعنية بالموضوع، حيث أنفق على التصدي لظاهرة إلقاء النفايات والركام بالمصايد المجاورة للميناء.

■ اجتماع تشاوري لدراسة مستقبل قطاع الصيد البحري "اليوتيس2"

و في سياق لقاءاتها التشاورية عقدت غرفة الصيد البحري المتوسطية 6 فبراير 2020 بمقرها لقاء حضره مدير الصيد البحري مرفوقا بمكتب الدراسات والأبحاث لدراسة مستقبل قطاع الصيد البحري "اليوتيس" مع أعضاء غرفة الصيد البحري المتوسطية، و كان برئاسة رئيس الغرفة. حيث أتاح اللقاء فرصة لمهنيي قطاع الصيد بالمنطقة الشمالية للمملكة، للتعبير عن مواقفهم إزاء القضايا الأساسية التي تشكل أعمدة حقيقية بالنسبة لتطوير القطاع وضمان استدامته. وقدمت بالمناسبة عدد من الاقتراحات الأولية ذات الطابع العملي.



هذا وبالنسبة للاقتراحات الأولية لغرفة الصيد البحري المتوسطة تتمثل فيما يلي:
ينبغي التطرق الى العنصر البشري والذي يتمثل في البحارة والمهنيين.

1. إعادة هيكلة معاهد ومراكز التكوين البحري كمحور أساسي في الاستراتيجية المقبلة لكي تلعب دورها في نجاح اليوتس نسخته الثانية، وبدون تكوين متخصص وفعال لن يكون هنا لا استدامة ولا فهم للقوانين ولا محافظة على البيئة البحرية.
2. **التكوين** :إعادة النظر في برامج التكوين وإدخال اختصاصات أخرى خاصة لقطاع الصيد البحري والاحياء المائية.
3. **البنية التحتية** :برمجة مزيد من نقط التفريغ وقرى الصيادين لتحسين ظروف العمل للبحارة الصيادين من جهة والمراقبة وتثمين المنتج من جهة أخرى.
4. إعادة هيكلة مجموعة من موانئ الصيد بالمملكة تتوفر فيها معايير الدولية للحفاظ على جودة السمك المغربي.
5. أيضا ينبغي التفكير جليا لتعميم ورفع من استهلاك المغاربة لمنتجات السمكية في جميع التراب الوطني ببناء أسواق بالجملة أخرى في مجموع مدن المملكة.

6. ونظرا لعدد الحوادث التي أدت إلى فقدان مجموعة من البحارة خلال السنوات الأخيرة في جل المياه البحرية المغربية، فقد حان الوقت للتفكير بجدية لإنشاء الوكالة الوطنية للسلامة والإنقاذ البحري.

7. بالنسبة للغرف

○ ينبغي تحيين القوانين المنظمة لغرف الصيد البحري على غرار الغرف الأخرى كالصناعة التقليدية وغرف التجارة والفلاحة.

○ الرفع من ميزانية غرف الصيد البحري.

8. تحسين ظروف العمل داخل المراكب

○ ضرورة إطلاق برنامج ابحار مع وضع نموذج للسفينة حسب كل صنف (الصيد التقليدي، الصيد الساحلي، الصيد الصناعي) حتى يتسنى توفير الشروط الملائمة للعمل والعيش داخلها.

9. العمل على إدراج محور الحفاظ على البيئة البحرية في "اليوتيس 2".

10. تحسين وضعية أسواق السمك بالجملة للمكتب الوطني للصيد.

11. التواصل وتوفير المعلومة حول جميع المخططات.

▪ مخرجات الاجتماع بين غرفة الصيد البحري المتوسطة والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بطنجة



في إطار الاهتمام الذي توليه غرفة الصيد البحري المتوسطية للحفاظ على الثروات السمكية في الجهتين الشرقية والشمالية وذلك عملاً بإحدى النقاط الأساسية في برنامج "أليوتيس" المتمثلة في الاستدامة، خاصة إذا علمنا أن الصيد البحري في الجهة المتوسطية قد يعاني من نقص حاد في الثروة السمكية لظروف عدة.

في هذا الإطار نظمت غرفة الصيد البحري المتوسطية لقاء تشاورياً يوم 18 شتنبر 2020 بتقنية "فيديو" عن بعد وترأسه السيد الرئيس يوسف بنجلون والمدير الجهوي للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بمشاركة المديرية الجهوية للمكتب الوطني للصيد، مجموعة من المندوبين، وعدد مهم من أعضاء الغرفة.

وكان محور النقاش هو معرفة الوضعية الحالية للمصايد سواء في البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي اعتباراً أن الغرفة تمثل جهتين، وآفاق تطوير البحث العلمي على الموارد الساحلية.

وبعد افتتاح الاجتماع من طرف السيد الرئيس الذي قدم شرح مفصل عن وضع المصايد الحالية من خلال الإحصائيات التي تتوفر عليها الغرفة من طرف المكتب الوطني للصيد ومن مهنيي القطاع الذين أصبحوا باستمرار يطالبون بعقد اجتماعات دائمة ومسترسلة مع المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري لرغبتهم معرفة وضع المصايد علمياً وما مصيرها ومستقبلها.



ثم أعطيت الكلمة للسيد مدير المعهد الذي قدم عرضا مستفيضا حول وضعية المصايد في الجهتين والتي تشير أنها وضعية ليست بالكارثية ولكن لابد من اتخاذ بعض الإجراءات المستعجلة للحفاظ على ما تبقى ومحاولة إعادة المصايد الى وضعها الطبيعي وعلى الكل أن يتحمل المسؤولية.

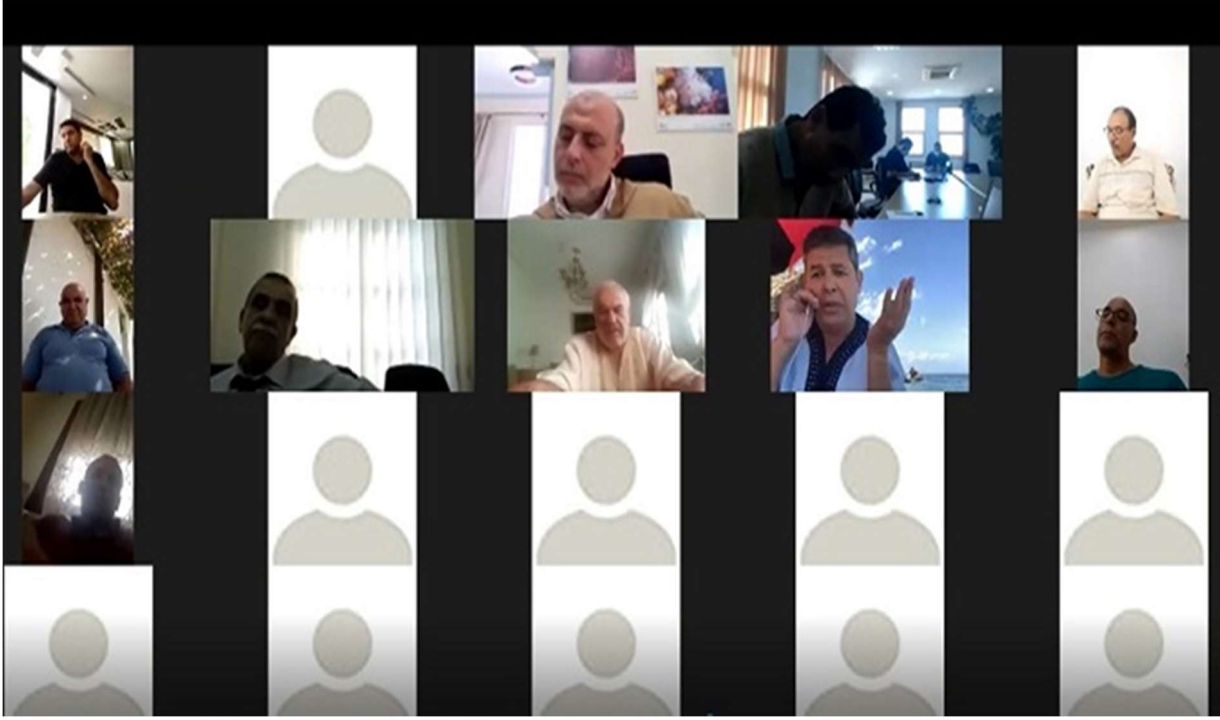
كما قدم السيد المدير برنامج العمل المستقبلي للمؤسسة في المنطقة مع مزيد من البحث عن كيفية تطوير الصيد البحري، وقد أثار السيد المدير من خلال عرضه على بعض المعوقات التي تعرقل نسبيا عمل الباحثين للوصول الى النتائج المطلوبة، وأسر على ضرورة تحقيق النتائج المرجوة والتمثل أساسا في الحفاظ على الثروة السمكية وستكون في صالح المهنيين والوطن ككل.

لابد من تقديم المساعدة لهؤلاء ليقوم بعملهم على أحسن وجه الذي هو في صالح الحفاظ على الثروة السمكية والمهنيين والوطن ككل.

وبعد فتح النقاش بين الأعضاء اتضح أن الاجتماع فعلا له أهمية قصوى حيث طرحت العديد من التساؤلات، يهم مختلف القضايا التي تهم الثروة السمكية وكيفية الحفاظ عليها في الجهة الشمالية، وهناك مواضيع أشار لها الأعضاء حول نقص الأسماك والأسباب في ذلك منها التغييرات المناخية والتلوث وخاصة في البحر الأبيض المتوسط.

كما أشار مهنيو العرائش لمشكلة جرف الرمال بسواحل المنطقة ومدى خطورتها على الثروات السمكية التي كانت المنطقة تزخر بها إذ تعتبر من أغنى المصايد على الصعيد العالمي. والآن مخلفات هذا الجرف لازالت قائمة، مما حتم على الأعضاء المطالبة من المعهد بالاستمرار بإجراءات البحث العلمي للوقوف على اسباب ضعف المردودية السمكية بشكل مخيف في المنطقة ومدى تأثير جرف الرمال على استدامة المنتج السمكي.

كما أشار أعضاء الغرفة بالجهة المتوسطة، لمشكل فتح مصايد الصدفيات وتصنيفها كصيد بديل في المنطقة نظرا لقلّة صيد السمك بالمنطقة.



كما طالب الجميع بإعادة النظر في تواريخ الراحة البيولوجية للأخطبوط في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أصبح لازما وضروريا نظرا لصغر حجم الأخطبوط خلال استئناف نشاط صيد هذا النوع من الرخويات.

وتدخل مهنيو الحسيمة حيث أثاروا موضوعا هاما هو أن الأسماك السطحية وخاصة السردين قد فقدت هذه السنة بسواحل المنطقة حيث أن البحارة لم يصطادوا هذه السنة سمك السردين لعدم توفره، وتجهل الأسباب في ذلك مع المطالبة بالقيام بدراسة ميدانية لمعرفة السبب.

وختاما من خلال تدخلات الأعضاء كانت المطالبة بأنه أصبح من الضروري البحث عن مصايد جديدة وتقنيات جديدة للصيد والقيام بدراسة علمية خاصة بكل منطقة على حدة.

وبعد إجابة السيد مدير المعهد على تساؤلات الأعضاء، عبر السيد الرئيس في كلمته الختامية عن المستوى العالي للنقاش الذي عرفه هذا الاجتماع الهام، وصرح أنه بدون بحث علمي في قطاع الصيد البحري لا يمكن أن نحافظ على ثرواتنا السمكية الوطنية ولا يمكن معرفة وضع المصايد علميا لاتخاذ الإجراءات في الوقت المحدد للحفاظ على المخزون السمكي واستمرارية القطاع مرهون بتطوير البحث العلمي ومساعدته على تحقيق مهامه

بتزويده بجميع الإمكانيات اللوجيستكية والبشرية. وعلى المهنيين أن يتفهموا أن البحث العلمي فهو لصالحهم ولصالح القطاع.

وفي هذا الإطار أكد السيد يوسف بنجلون على ضرورة خلق شراكة تعاون بين غرفة الصيد البحري المتوسطة والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري والمكتب الوطني للصيد، في أقرب وقت، قصد تقديم المساعدة والتعاون بهدف تطوير البحث العلمي في الجهة الشمالية التي تعيش على نقص حاد في الثروة السمكية.



كما طالب السيد الرئيس من مدير المعهد إعداد ورقة تقنية تخص حاجيات المعهد من عينات الأسماك التي قد يحتاجها الباحثين أثناء القيام بالبحوث العلمية مؤكدا على أن البحث العلمي يقوم بالأساس على أخذ العينات، وكما طالب بإعداد كتيب بتنسيق مع الغرفة يعرف بالبحث العلمي ودوره في الحفاظ على الثروات السمكية واستدامتها.

وكما أثير في هذا الاجتماع ولعدة مرات أن هناك أسماك مهددة بالانقراض وحث الوقت لاتخاذ إجراءات حازمة ومستعجلة وخاصة بالنسبة لسمك البوراسي « la dorade rose » والتي تتمثل في تفعيل الراحة البيولوجية لهذا النوع من السمك قبل فوات الآوان وخاصة أن هناك استنزاف دائم بمصايد البحر الابيض المتوسط.

- وفي سياق تطوير استراتيجية قطاع الصيد البحري للفترة 2020-2030، وتماشيا مع المقاربة التشاركية التي اعتمدها إدارة الصيد البحري، شاركت غرفة الصيد البحري المتوسطة في ورشات عمل لتبادل الآراء لتطوير مستقبل قطاع الصيد البحري بالمغرب، حيث جرى تنظيم هذه الورشات ابتداء من 02 نونبر إلى غاية 04 منه خلال سنة 2020، وذلك لدراسة مواضيع منها: مصايد القشريات والاسماك البيضاء، الرخويات، ومصايد الاسماك السطحية الصغيرة.
- بتنسيق مع الغرفة.. المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري عقد لقاءات تشاورية مع المهنيين بموانئ الجهة الشمالية



تبعاً لتوصيات الجمعية العامة لغرفة الصيد البحري المتوسطة، انعقدت خلال سنة 2020 بموانئ العرائش، طنجة، الجبهة والمضيق لقاءات تشاورية مع مهنيي المنطقة لتوطيد الصلة بين باحثين المعهد والمهنيين والانصات على جميع التساؤلات المتعلقة بحالة المخزونات السمكية للمنطقة الشمالية نظراً لضعف موارد الاسماك السطحية الصغيرة والصيد التقليدي بسواحل الواجهة المتوسطة، حيث يقوم المعهد بتطوير عدة أساليب للإلمام بالمعلومات البيولوجية والإجابة على الإشكاليات المطروحة والمتعلقة بالنقص في الموارد البحرية أو بالتغيرات المناخية.

من بين هذه الأساليب التي يقوم بها المعهد، هناك المعاينة المباشرة للمخزونات البحرية وذلك باعتماد الاستكشافات التي تقوم بها البواخر العلمية، وهناك أيضا المعاينة البيولوجية للمصطادات البحرية في الموانئ والاستبيانات الميدانية. حيث تعد المعاينة البيولوجية للمصطادات البحرية من بين الأساليب الأساسية لتقييم المخزونات البحرية وذلك من خلال تحديد المؤشرات الديموغرافية والبيولوجية لكل مخزون على حدة، ويقوم المعهد كذلك بدراسة التأثيرات المناخية والبيئية على الثروات السمكية.

-وتأسيسا على مقارنة ميدانية، قامت ملحقة غرفة الصيد البحري المتوسطة بالناظور بزيارة تفقدية لنقطة التفريغ بإيفري أوفوناس بإقليم الدرويش، لمعاينة الأشغال عن قرب، وضم المشروع رصيفين لرسو قوارب الصيد التقليدي ومحلات لتخزين أدوات الصيد البحري على مساحة تبلغ هكتارين وثلاث مائة متر مربع وحوض مائي تبلغ مساحته هكتارا وثلاث مائة متر مربع.

بالإضافة إلى ذلك شاركت غرفة الصيد البحري المتوسطة في مختلف اجتماعات المجالس الإدارية من بينها المكتب الوطني للصيد، المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية وذلك للمساهمة بآرائها واقتراحاتها ومناقشة جدول أعمال لكل مجلس على حدة الذي يتضمن برنامج العمل ومشروع الميزانية والإنجازات التي قدمها المكتب خلال السنة بالإضافة إلى دراسة مشاريع القرارات ونقط أخرى.

حيث تساهم الغرفة في شخص ممثليها بآرائها واقتراحاتها لتطوير مشاريع تربية الأحياء المائية بالواجهة المتوسطة والبحث عن مصايد جديدة والمحافظة على البيئة البحرية وتنظيم تسويق المنتجات البحرية.

4. المراسلات الإدارية لسنة 2020

سجلت الغرفة خلال سنة 2020 حوالي 1299 مراسلة ذهاب و693 مراسلة وصول.

أهم المواضيع التي تطرقت إليها الغرفة في مراسلاتها خلال هذه السنة:

- شكايات وطلبات استعفاف مقدمة من طرف مهنيي قطاع الصيد البحري بالمنطقة التابعة للنفوذ الترابي للغرفة قصد تدخل هذه الأخيرة لدى المصالح المختصة، حيث

يتم مراسلة المصالح المعنية أو عقد اجتماعات مع المسؤولين المختصين لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة استجابة لطلبات المهنيين في القطاع.

- مراسلات تتعلق بجائحة كورونا.
 - ملتزمات لتحويل مراكب الصيد إلى قوارب للصيد التقليدي.
 - مشاريع القوانين المعروضة على الغرفة قصد إبداء الرأي فيها.
 - الهيكلية الإدارية لغرف الصيد البحري.
 - اقتناء مقر لغرفة الصيد البحري المتوسطة.
 - برنامج دعم الشباب حاملي المشاريع في مجال تربية الأحياء المائية بجهة طنجة تطوان الحسيمة.
 - طلبات العروض.
 - قرارات وقوانين صادرة تخص قطاع الصيد البحري والعاملين فيه.
 - لقاءات واجتماعات منظمة لتدارس عدة مواضيع تتعلق بالقطاع.
 - مراسلات استعطافية لتخفيض الغرامات.
- ومواضيع أخرى مختلفة...

II. الجزء الثاني: الأنشطة التفاعلية

❖ الفرع الأدبي:

1. مبادرات الغرفة:

في هذا الإطار، احتضنت الغرفة، طوال السنة، سلسلة من الاجتماعات ذات الطبيعة المهنية، وأريد من خلالها تنزيل مقاربة تشاركية مع الأطراف والشركاء المهنيين بالقطاع، وذلك في اتجاه البحث عن حلحلة مشكلات تؤرق مهنيي القطاع.

❶ وهكذا عُقد بمقر الغرفة في شهر يناير 2020 اجتماع لمناقشة موضوع وضعية المصايد وبعض أصناف السمك السطحي بالمنطقة الشمالية للمملكة، وقد حضر أشغاله كل من مدير الغرفة ورئيس المركز الجهوي للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بطنجة، إضافة إلى ممثلي عدد من الجمعيات والمجهزين بميناء طنجة.

وتم التطرق للتناقص الذي شهدته الكميات المصطادة من قبل بواخر الصيد الساحلي، و ذلك بالنسبة لعدد من الأصناف السمكية على الواجهتين البحريتين المتوسطية و الأطلسية، و سجل المشاركون تراجعاً في كميات الأخطبوط المتوفرة، كما جرى التأكيد على الوضعية المزرية لمصايد الأربيان رغم اعتماد أسلوب فتح نوافذ محدودة لصيد هذا النوع من القشريات، حيث عزا المتدخلون هذا الوضع إلى أسباب منها غياب التنسيق و التعاون بين المهنيين و المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، حيث اعتبروا أن الإجراءات المتخذة في هذا الموضوع لم تأت بنتيجة ملموسة.

كما تطرق الاجتماع، لإشكالية الصيد الخاطى، باعتباره من أسباب تقليص مردودية بعض المصايد السمكية، مؤكداً أنها إشكالية حقيقية يتوجب التعامل معها بالبحث عن بدائل تؤمن مائة المصايد من الصيد المفرط و توفر بدائل عمل للمهنيين لتأمين نشاطهم.

كما ناقش المشاركون خطورة عدم مراقبة أنشطة الصيد بالغطس في بعض المواقع واستهدافها لأصناف محددة مثل صنف الميرو الذي انقرض بشكل نهائي من الأماكن التي كانت تعتبر موطناً له، كما نبهوا إلى مسألة استهداف حقول المرجان البحرية باعتبارها مولداً طبيعياً لبعض الأصناف السمكية، وتطرق الحاضرون لعمليات جرف الرمال من داخل

حوض الميناء الترفيهي لمدينة طنجة وإلقائها على المصايد البحرية، ما اعتبر سببا في إضعاف موارد الرخويات كما هو الحال بالنسبة للأخطبوط.

❶ وفي شأن تأثير النفايات السائلة التي تصرف في البحر من قبل الشركة المعنية بمدينة طنجة، أُلح المتدخلون على خطورة العمل، وطالبوا المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بإجراء دراسة على عينة من هذه النفايات للتأكد من تلويثها لمياه البحر، وعبر المهنيون عن استعدادهم للتعاون مع المعهد الوطني من أجل تحقيق الهدف. كما طالبوا بمراسلة والي الجهة للتدخل واستدعاء المهنيين والمسؤولين المحتملين عن التلوث البحري. كما نوقش موضوع النفايات الصلبة.

وذكر رئيس المركز الجهوي للمعهد الوطني للإحصائيات بضرورة اعتماد المخططات الجهوية لتهيئة المصايد، بهدف ضمان حد معقول من التوازنات بين مجهود الصيد، وبين المتاح من الموارد .

وفي شهر فبراير، وبطلب من الغرفة، وتبعا لمخرجات جمعيتها العامة الخاصة بمعالجة مشكلة تلوث المناطق المجاورة لميناء الصيد بطنجة، فقد احتضنت ولاية طنجة بمقرها شهر فبراير اجتماعا موسعا لمناقشة مسألتي تلويث مياه البحر بالمياه العادمة و جرف النفايات بميناء الصيد. وترأس الاجتماع الكاتب العام للولاية وبحضور رئيس الغرفة، مدير المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بطنجة، ممثلي شركة أمانديس، ممثلي الوكالة الوطنية للموانئ، ممثلي مندوبية الصيد البحري، إضافة الى الشركات المعنية بالموضوع، حيث أُنْفِق في الختام على ضرورة التصدي لظاهرة إلقاء النفايات والركام بالمصايد المجاورة للميناء.

❷ وعقدت اللجنة التقنية بمقر الغرفة في فبراير 2020 اجتماعا لتقديم الدعم لمقاولي وتعاونيات الصيد التقليدي لقطاع تربية الأحياء المائية بجهة طنجة تطوان الحسيمة، خصص لفحص ملفات مقاولين شباب مستفيدين من مشاريع تربية الأحياء المائية بكلايريس، والتأكد من صحة الوثائق الضرورية، وترأسه مدير الغرفة وحضره ممثلو الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية ومندوب الصيد البحري بالحسيمة.



وأثيرت نقط عدة، منها تقديم دعم تقني وتهيئة الظروف لإنجاح مشاريع تربية الأحياء المائية. بحيث ستتولى الغرفة تنفيذ البرنامج بإشراف من الرئيس وبشراكة مع كل من إدارة الصيد البحري، الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، وهو مشروع يهتم مقاولين شباب، وتعاونيتين للصيد التقليدي تم اختيارهم في إطار طلب ابداء الاهتمام أشرفت عليه الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية.

❶ وفي إطار الاهتمام الذي توليه غرفة الصيد البحري المتوسطة للحفاظ على الثروات السمكية في الجهتين الشرقية والشمالية، عملا بالنقط الأساسية في برنامج أليوتيس المتمثلة في الاستدامة، نظمت غرفة الصيد البحري المتوسطة لقاء تشاوريا يوم 18 شتنبر 2020 بتقنية فيديو عن بعد وترأسه السيد الرئيس يوسف بنجلون والمدير الجهوي للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بمشاركة المديرية الجهوية للمكتب الوطني للصيد، ومجموعة من المندوبين، وعدد من أعضاء الغرفة. وتضمن النقاش معرفة الوضعية الحالية للمصايد سواء في البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي وآفاق تطوير البحث العلمي على الموارد الساحلية. وأوضح مدير المعهد في عرض له حول وضعية المصايد في الجهتين والتي تشير أنها وضعية ليست بالكارثية، لكن مع اتخاذ بعض الإجراءات المستعجلة للحفاظ على ما تبقى ومحاولة إعادة المصايد الى وضعها الطبيعي. كما قدم المدير برنامج العمل

المستقبلي للمؤسسة في المنطقة مع مزيد من البحث عن كيفية تطوير الصيد البحري، وقد أثار المدير من خلال عرضه بعض المعوقات التي تعرقل نسبيا عمل الباحثين للوصول الى النتائج المطلوبة، وأصر على ضرورة تحقيق النتائج المرجوة والمتمثلة في الحفاظ على الثروة السمكية. وفي هذا الإطار أكد رئيس الغرفة على ضرورة خلق شراكة وتعاون بين غرفة الصيد البحري المتوسطة والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري والمكتب الوطني للصيد قصد تقديم المساعدة والتعاون بهدف تطوير البحث العلمي في الجهة الشمالية. كما طلب الرئيس من مدير المعهد إعداد ورقة تقنية تخص حاجيات المعهد من عينات الأسماك التي قد يحتاجها الباحثون أثناء القيام بالبحوث العلمية مؤكدا على أن البحث العلمي يقوم بالأساس على أخذ العينات. كما طلب بإعداد كتيب يعرف بالمعهد والبحث العلمي الذي يقوم به.

وفي هذا الصدد تم إعداد مطويات تحسيسية بتنسيق مع المعهد تعرف بالبحث العلمي ودوره في الحفاظ على الثروات السمكية واستدامتها. وذلك لتوطيد الصلة بين الباحثين والمهنيين والتعرف أكثر على المهام التي يقوم بها المعهد في إطار اختصاصاته. حيث يقوم المعهد كما جاء في الدليل بتطوير عدة أساليب للإلمام بالمعلومات البيولوجية والإجابة على الإشكاليات المطروحة والمتعلقة بالنقص في الموارد البحرية أو بالتغيرات المناخية. من بين هذه الأساليب هناك المعاينة المباشرة للمخزونات البحرية وذلك باعتماد الاستكشافات التي تقوم بها البواخر العلمية،



وهناك أيضا المعاينة البيولوجية للمصطادات البحرية في الموانئ والاستبيانات الميدانية. حيث تعد المعاينة البيولوجية للمصطادات البحرية من بين الأساليب الأساسية لتقييم المخزونات البحرية وذلك من خلال تحديد المؤشرات الديموغرافية والبيولوجية لكل

مخزون على حدة .يقوم المعهد كذلك بدراسة التأثيرات المناخية والبيئية على الثروات السمكية.

بعد تدخل الغرفة لدى الوكالة الوطنية للموانئ..الولاية تعقد لقاء مع الأطراف المعنية لإيجاد حل لمدخل ميناء أصيلة .



بعد تدخل غرفة الصيد البحري المتوسطة لدى الوكالة الوطنية للموانئ، للمطالبة بإيقاف وإيفاد لجنة تحقيق بخصوص الأشغال بميناء أصيلة.

انعقد بمقر ولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة، زوال أمس الخميس 14 ماي 2020، لقاء ترأسه السيد محمد امهدية والي جهة طنجة تطوان الحسيمة، في إطار اهتمامه بالموضوع ومستجداته، وبحضور السيد يوسف بنجلون رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطة والسيد محمد غيلان عضو الغرفة، والمدير الجهوي للوكالة الوطنية للموانئ والشركة المكلفة بالأشغال بالميناء، ثم جمعيات مهنية من ميناء أصيلة.

وقد نبه السيد رئيس الغرفة، لضرورة حماية الأرواح البشرية كمبتغى وراء هذه الأشغال والممتلكات البحرية أيضا، والالتزام بما هو مسطر في التصميم السابق، ليتفق الجميع بإشراف السيد الوالي بإيفاد لجنة تقنية خاصة لمعاينة الوضع بمكان أشغال بوابة الميناء .

ويشار إلى أنه هذا الاجتماع عقد بناء على مراسلة السيد رئيس الغرفة يوسف بنجلون موجهة للمديرة العامة للوكالة الوطنية للموانئ يوم الخميس 7 ماي 2020 للمطالبة الاستعجالية بإيفاد لجنة وتوقيف الأشغال بميناء أصيلة بعد ما توصلت الغرفة بمجموعة من الشكايات والفيديوهات، والتي توثق عدم التزام الشركة المكلفة بإصلاح مدخل ميناء أصيلة بمحتوى مشروع الإصلاح الذي تم تقديمه لمهنيي الصيد البحري بأصيلة في الاجتماعات الأولى قبل انطلاق الأشغال بحضور السلطات المحلية وغرفة الصيد البحري المتوسطة، والتي يوضحون من خلالها أن الإصلاحات التي أقدمت عليها الشركة ستشكل خطورة حقيقية على سلامة وأرواح البحارة ومراكبهم وبالتالي القضاء نهائيا عن نشاط الصيد البحري بأصيلة.

⦿ تدخل الغرفة حول معرفة اسباب تراجع المخزون السمكي بالعرائش



خلال الجمعية العامة لغرفة الصيد البحري المتوسطة التي انعقدت يوم 08 يونيو 2020 عبر تقنية التداول عن بعد، أكد السادة ممثلي الغرفة بإقليم العرائش أن مفرغات انتاج الصيد البحري بميناء العرائش يعرف نوعا من الركود الاقتصادي و التجاري نتيجة الشح الحاصل في المصطادات السمكية حيث أصبحت المصايد تخالف التوقعات، بعد أن

أضحت تعرف ندرة في المصطادات السمكية خلال السنوات الأخيرة مقارنة مع السنوات السابقة لها، والتي كانت تتسم بتنوع وكثرة المنتوجات البحرية حسب ذات المصادر، كما حصل كذلك تراجعاً مهماً في مصطادات السردين بالمنطقة المذكورة. وعليه، تدخلت الغرفة لدى المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري من أجل القيام بدراسة علمية عاجلة لمعرفة أسباب النقص الحاد في مخزون الأسماك بصفة عامة والأسماك السطحية بصفة خاصة.

وفي هذا الصدد تم إنجاز دراسة علمية التي أجراها مختبر الصيد للمركز الجهوي للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بطنجة حيث أن نتائجها الأولية تهدف إلى توضيح الانخفاض في المصطادات ووفرة المخزون السمكية الرئيسية المستغلة في منطقة العرائش. يظهر تحليل إجمالي إنتاج مراكب الصيد بالجر انخفاضاً كبيراً منذ سنة 2015، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض كبير في الكميات المصطادة لسمك SABRE واسقمري الذين تراجع إنتاجهم في عام 2019 بنسبة 100% و50% على التوالي. وبالمثل أظهرت مصطادات القريدس والروبيان انخفاضاً منذ عام 2012، حيث تقلصت عام 2019 بنسبة 56% و37% على التوالي مقارنة مع أعلى مستوى لسنوات 2012 و2011. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى حالة الاستغلال المفرط لهذين المخزونين مما أدى إلى انخفاض العائدات لأسطول الجر.

بالإضافة إلى ذلك كما جاء في الدراسة، انخفض إجمالي إنتاج مراكب الصيد بالتحويق SENNEURS بنسبة 45% في عام 2014 مقارنة مع سنة 2013، من 15000 إلى 8000 طن، ثم ظل مستقراً نسبياً حول هذا المستوى حتى سنة 2019. ويعزى هذا الانخفاض الكبير في الإنتاج إلى تقلص جهد الصيد لهذا الأسطول بحوالي 70% بين 2013 و2014. ويلاحظ كذلك تراجع في مصطادات الماكريل بنسبة 50% بين 2013 و2014، حيث مرت من 8000 إلى 4000 طن. في حين، تحسن إنتاج السردين بشكل ملحوظ (253%) في عام 2019 مقارنة بعام 2013، في حين انخفضت مصطادات الانشوفة بنسبة 88% مقارنة مع ذروة عام 2011.

على عكس الاتجاه التنزلي في إنتاج أسماك الماكريل والانشوفة، تحسنت وفرة الأسماك السطحية الصغيرة في شمال المحيط الأطلسي منذ عام 2014 بالنسبة لجميع الأنواع. هذا

يشير الى أن الانخفاض المسجل في مصطادات هذه الأنواع في المنطقة مرتبط أساساً بتأثير العوامل البيئية (درجة حرارة المياه السطحية ومحتوى الكلوروفيل أ) التي أظهرت مستويات غير عادية في السنوات الأخيرة والتي قد جعلت هذه الموارد غير قابلة للوصول من طرف مراكب الصيد بالتحويق. تجدر الإشارة الى ان نتائج تحليل تأثير العوامل البيئية على أسماك السطح الصغيرة ستكون متوفرة في نهاية 2020.

فيما يتعلق بدراسة التأثير البيئي لنشاط التسمين على بيئة المنطقة، تظهر النتائج الأولية للتحليل أن مستويات التلوث من البراز سواء في الماء أو في الرواسب ضعيفة للغاية ولا يمكن اكتشافها.

● زيارات ميدانية لنقطة التفريغ ب "أفري أفناس" إقليم الدريوش لممثلي غرفة الصيد البحري المتوسطية



ارتكازاً على المقاربة الميدانية التي تنهجها غرفة الصيد البحري المتوسطية لتحقيق سياسة حقيقية للقرب، وتتبع السياسة العامة التي تنهجها غرفة الصيد البحري المتوسطية في تدبير القطاع على مستوى النفوذ الترابي لها.

ولهذه الغاية، قامت ملحقة غرفة الصيد البحري المتوسطة بالناظور ممثلة كل من السادة أعضاء مكتب الغرفة الرايس ميمون وشعيب عبد الخالقي وإطار بالملحقة بزيارات ميدانية وتفقدية خلال سنة 2020 إلى ورش بناء نقطة تفريغ ب"أفري أفناس" بإقليم الدرويش، للوقوف ومعاينة الأشغال عن قرب والاستماع لممثلي الشركة المكلفة بتنفيذ المشروع، لتتبع ومدى تقدم المشروع .

كما يضم هذا المشروع رصيفين لرسو قوارب الصيد التقليدي ومحلات لتخزين أدوات الصيد البحري.

في نفس السياق، أشار ممثل الشركة المكلفة بتنفيذ المشروع، أن مساحة هذا المشروع تبلغ هكتارين وثلاثة مائة متر مربع وتبلغ مساحة الحوض المائي هكتار وثلاثة مائة متر مربع، كما بين ممثل الشركة المكلفة بإنجاز المشروع أن عمق الحوض المائي سيبلغ ثلاثة أمتار عمقا. وبخصوص المرافق الأخرى فهي في طور الدراسة وسيتم انجازها لاحقا كما صرح ممثل الشركة.

وبعد نقاش مستفيض بين ممثلي الغرفة وممثلين عن الشركة حول تفاصيل مضامين المشروع تم ابداء مجموعة من الملاحظات المهمة من طرف المهنيين حول المشروع.



● غرفة الصيد البحري المتوسطة تعقد اجتماعات مع جمعية النساء من أجل افريقيا
بالناظور



تواصل غرفة الصيد البحري المتوسطية في إطار اختصاصاتها، العمل على إيجاد سبل المشاركة في دعم المؤسسات ذات المصلحة العامة مثل المؤسسات التي تهتم خصوصا بتكوين وتجديد المستخدمين العاملين في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

حيث ستقوم كل من غرفة الصيد البحري المتوسطية بطنجة ومؤسسة اسبانية "موخريس بور أفريكا"، التي تربطها بالغرفة اتفاقية إطار موقعة من طرف رؤسائها في المغرب السيد يوسف بنجلون، واسبانيا السيدة ماريا تيريزا لانكلي لتحقيق مجموعة من الأهداف المستقبلية للمرأة الريفية وخاصة في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

وفي هذا الصدد عقدت عدة اجتماعات بالناظور مع المنسقة بالمؤسسة السالف ذكرها وبحضور مندوب الصيد البحري، مدير غرفة الصيد البحري المتوسطية، مدير مركز التأهيل البحري، وأعضاء الغرفة بالناظور، لوضع أرضية لعدة مشاريع المهمة لتكون الانطلاقة من الناظور وتعميمها مستقبلا على جميع المناطق الشمالية من المملكة بمساعدة عدة خبراء وأساتذة من أجل تطوير هذه المشاريع.

وتهدف هذه المشاريع والتكوينات إلى تمكين النساء من: خلق التعاونيات، طرق الصيد البحري المشروعة، تقديم الإسعافات الأولية في المجال البحري، تكوين في الأعشاب البحرية وخياطة الشباك.

وسيعمل الجانبان على مساعدة هذه الفئة من النساء على تأسيس تعاونيات من أجل تكتل نساء المنطقة في هيئة تنظيمية نسوية لجعلها رافعة للتنمية المحلية ومن شأنها الرفع من المستوى المعيشي للنساء البحرديات بالناظور.

📍 مهنيو الواجهة المتوسطية يطلبون بفتح مناطق جديدة وتصنيفها لجمع الصدفيات



تبعاً لتوصيات الجمعية العامة لغرفة الصيد البحري المتوسطية بتاريخ 25 شتنبر 2020 التي عقدت بواسطة تقنية التواصل عن بعد، حيث بحث أعضاء الغرفة ومسؤولون بالقطاع، خلال أشغال الدورة، ضعف المردودية الإنتاجية لقطاع الصيد البحري بالسواحل الممتدة من مولاي بوسلهام إلى السعيدية والبحث عن الحلول والبدائل المتاحة أمام مهنيي القطاع، وكان هذا الموضوع قد أثير في اجتماع سابق مع مسؤولي المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري حيث اطلع المهنيين عن أسباب تراجع الثروة السمكية في المنطقة والبحث عن الحلول منها المطالبة بالراحة البيولوجية لبعض الأنواع من الأسماك وضرورة خلق شراكة تعاون بين غرفة الصيد البحري المتوسطية والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري قصد تقديم المساعدة والتعاون بهدف تطوير البحث العلمي في الجهة الشمالية التي تعيش على نقص حاد في الثروة السمكية والبحث عن مصايد جديدة.

وفي هذا الإطار عقدت غرفة الصيد البحري المتوسطية اجتماعاً عن بعد مع المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري وذلك يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2020 بحضور مدير الصيد البحري السيد عيشان بوشتي، النائب الأول لرئيس الغرفة السيد عبدالواحد الشاعر، المدير الجهوي للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بطنجة، مندوبي الصيد البحري بكل من الجهة والمضيق ومدير غرفة الصيد البحري المتوسطية.

الاجتماع خصص لمناقشة فتح مناطق جديدة لجمع الصدفيات بالمنطقة الشمالية والبحث عن أنواع جديدة من الصدفيات بالمنطقة وتصنيفها وذلك من اجل توفير البديل للمهنيين ومحاربة الهشاشة.

وبعد نقاش مستفيض بين الحاضرين تم الاتفاق على ما يلي:

- تحديد مناطق جديدة لجمع الصدفيات بسواحل المتوسط من طرف المعهد بتنسيق مع المهنيين.

- البحث عن أنواع جديدة من الصدفيات وتصنيفها بالمنطقة الشمالية.

🕒 رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطية استقبل القنصل العام للمملكة الإسبانية بطنجة



استقبل رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطية السيد يوسف بنجلون مرفوقا بمدير الغرفة السيد رؤوف الحنصالي ، صبيحة اليوم الإثنين 26 أكتوبر 2020 بمقر الغرفة، السيد القنصل العام للمملكة الإسبانية بطنجة، سعادة السفير السيد ألفونسو مانويل بورتابليس، في إطار الدبلوماسية التي تنهجها غرفة الصيد البحري المتوسطية.

وقد تم التباحث بالمناسبة مع السيد السفير، حول العديد من القضايا وملفات قطاع الصيد البحري خصوصا في ظل العلاقات القوية والمتينة والتبادل الاقتصادي بين المغرب وإسبانيا.

وفي هذا الإطار كذلك، تم التطرق إلى عدد من اتفاقيات التعاون التي تجمع الغرفة المتوسطة مع نظرائها الإسبان وكذا الاتفاقيات المرتقب توقيعها كذلك للدفع بهذه العلاقات نحو أفق أوسع.

وفي الأخير تم أخذ صورة تذكارية بين السيد الرئيس والسيد القنصل العام، وتم منح درع الغرفة للسيد ألفونسو مانويل بورتابليس عرفانا له بهذه الزيارة إلى مقر الغرفة والاطلاع عن كتب على طريقة اشتغالها رئاسة وإدارة.

🕒 **غرفة الصيد البحري المتوسطة تستقبل تلاميذ مؤسسة تعليمية للاطلاع على قطاع الصيد البحري**



استقبلت غرفة الصيد البحري المتوسطية صباح يوم الخميس 13 فبراير 2020 بمقرها بطنجة تلاميذ مجموعة مدارس دولاكروا بطنجة في إطار زيارة ثقافية وترفيهية لتلاميذ المؤسسة، ووجدوا في استقبالهم مدير وأطر الغرفة.

وبعد الترحاب بتلاميذ المؤسسة وأساتذتهم تم تقديم لهم هدايا في البداية، وبعده قدمت لهم شروحات حول الأنشطة المتعلقة بقطاع الصيد البحري وتربية الاحياء البحرية وكما تم التحسيس بالمساهمة في الحفاظ على البيئة البحرية من أجل استدامة المخزون السمكي للأجيال القادمة.

وبعد الزيارة لمقر الغرفة انتقل التلاميذ إلى ميناء الصيد مرفقا بأطر الغرفة للقيام بجولة ميدانية للاطلاع على مرافق الميناء والتعرف على الاليات ومعدات الصيد وكذا نوع الاسطول الموجود بالميناء. حيث تم زيارة المكتب الوطني للصيد للتعرف على سوق السمك من خلاله قُدمت لهم شروحات من طرف مسؤولي وأطر المكتب الوطني للصيد. بعدها وقفوا على أنواع المراكب النشيطة بالميناء وورش الإصلاح ومحلات الصيد بجميع أصنافه والأرصفة الخاصة بها حيث أخذوا تعريفا عن قرب لجميع المرافق المكونة للميناء.



كما وقفوا على مؤسسة البحث وإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر وقدمت لهم شروحات ميدانية من طرف عبد العزيز العشيرى أمين المال المؤسسة بالإضافة الى ذلك قدم لهم شروحات حول مهنة الصيد والأنشطة المرتبطة به.

وفي الأخير قد عبر تلاميذ وأطر المؤسسة التعليمية عن فرحتهم وسرورهم بهذه الزيارة حيث لم يسبق لهم من قبل أن وقفوا على الأنشطة التي يقوم بها مهنيي قطاع الصيد البحري.

⦿ اجتماع اللجنة التقنية بمقر غرفة الصيد البحري المتوسطة بخصوص الشطر الثاني لمشروع تربية الاحياء المائية في الجهة الشمالية



في اطار اتفاقية شراكة، التي تجمع ما بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (قطاع الصيد البحري)، ووزارة الاقتصاد والمالية واصلاح الادارة، الوكالة الوطنية لتنمية تربية الاحياء البحرية وغرفة الصيد البحري المتوسطة، التي تهتم دعم مشاريع تربية الاحياء البحرية لتعاونيات الصيادين التقليديين والمقاولين الشباب، بالواجهة المتوسطة، عقدت اللجنة التقنية والممثلة في كل من إدارة الصيد البحري، الوكالة الوطنية لتنمية تربية الاحياء البحرية وغرفة الصيد البحري المتوسطة، (عقدت) اجتماع يوم الأربعاء 11 نونبر 2020 بمقر غرفة الصيد البحري المتوسطة بحضور رئيس تعاونية تيكساس للصيد التقليدي وتعاونية الوفاق، قصد تحديد برنامج عمل للمشروع في تنزيل مشاريع تربية الاحياء المائية لفائدة تعاونيات مهنيي الصيد التقليدي بقريّة الصيادين اشماعلة وقاع

اسراس وذلك دعمهم بالتجهيزات وتركيب المعدات اللازمة لبدء هذه المشاريع التي تخص التعاونيتين للصيد التقليدي، بعد أن تم انتقاؤهم في إطار طلب ابداء الاهتمام الذي نظم في وقت سابق من طرف الوكالة الوطنية لتنمية تربية الاحياء البحرية.

2. اتفاقيات الغرفة:

اتجهت غرفة الصيد البحري المتوسطية عبر تنفيذ مقاربتها، المبنية على التشارك والتعاون، لخدمة مصالح المهنة، واعتمدت لتحقيق هذا الهدف على التعاون الاتفاقي مع مكونات المجتمع المدني البحري وذلك عبر توقيع عدد من الاتفاقيات مع جمعيات مهنية، وبالرغم من الطبيعة الاستشارية التي تغلب على اختصاصاتها، فإن غرفة الصيد البحري المتوسطية واصلت تطوير ادائها، بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، نحو الجانب المرفقي والاجتماعي، وفي هذا الإطار، قامت الغرفة بعدد من التدخلات ذات المنحى الخدماتي أو ذات البعد الاجتماعي.

- وقعت غرفة الصيد البحري المتوسطية اتفاقية تعاون مع تعاونية البحارة الصيادين تيجيساس بالشماكلة، واستهدفت الاتفاقية تقديم تبرعات لعائلة بحارة الصيد البحري التقليدي من أجل تأهيلهم عبر تقديم مساعدات طبية كالفحوصات الأولية، تصحيح النظر وتوفير نظارات بصرية، وكذا المساعدة في إجراء عمليات جراحية للعين وغير ذلك من الاعمال الاجتماعية والصحية، هذا إضافة إلى المساهمة في تكوين البحارة في مجال السلامة البحرية والإنقاذ، وتكوينهم في تقنيات الصيد والمحافظة على الثروة السمكية ونشر ثقافة التعاون والتضامن والمساهمة من أجل تأهيل بحارة الصيد التقليدي ورفع من الخدمات الصحية والاجتماعية للبحارة وذويهم، بحيث نصت الاتفاقية على أن تمول الغرفة الحصول على نظارات طبية بصرية وعمليات جراحية للعين وكذا إجراء الفحوصات الطبية حسب الاعتمادات المالية المتوفرة في ميزانية غرفة الصيد البحري المتوسطية لسنة 2020، كما تلتزم التعاونية، بموجب الاتفاقية، بالتنسيق مع البحارة وعائلاتهم لتحسيسهم بالخدمات المقدمة لهم قصد الاستفادة من المساعدات الطبية والصحية والتكوين. وكذا تحديد كيفية وطريقة تقديم المساعدات الطبية والصحية والتكوين بشكل مشترك.

■ وقعت غرفة الصيد البحري المتوسطية اتفاقية شراكة وتعاون مع تعاونية الموجة الزرقاء للصيد التقليدي بليونيش، وكان موضوعها هو دعم قطاع الصيد التقليدي بمنطقة بليونيش، وتهدف الاتفاقية إلى تقديم مساعدات لتعاونية الموجة الزرقاء بليونيش، من أجل تجهيز قواربهم بمختلف المعدات والمساهمة في تكوين منخراطي التعاونية في مجال السلامة البحرية والإنقاذ، وتكوينهم في تقنيات الصيد والمحافظة على الثروة السمكية وكذا تكوينهم في مجال خياطة شبك الصيد. كما تضمنت الاتفاقية أهداف أخرى من بينها نشر ثقافة التعاون والتضامن والمساهمة من أجل تأهيل منخراطي التعاونية في مجال الصيد البحري التقليدي والأنشطة المرتبطة به، والارتقاء للخدمات الصحية والاجتماعية لمنخراطي التعاونية وذويهم. وبموجب الاتفاقية فإن غرفة الصيد البحري المتوسطية تساهم في التسيير الإداري لهذا المشروع. كما أن تعاونية الموجة الزرقاء بليونيش تتكفل بتحديد قائمة المستفيدين وجرد نوعية الحاجيات بحيث يتكون جهاز التسيير من ممثل عن غرفة الصيد البحري المتوسطية وممثل عن تعاونية الموجة الزرقاء بليونيش.

■ جرى توقيع اتفاق شراكة بين غرفة الصيد البحري المتوسطية وتعاونية البحارة الصيادين بميناء سيدي احساين بشأن دعم قطاع الصيد التقليدي، تهدف الاتفاقية إلى المساهمة في الرفع من مستوى قطاع الصيد البحري التقليدي والأنشطة المرتبطة به بإقليم الدريوش. وذلك عبر اقتناء المحركات ولوازم الصيد البحري وأدوات السلامة البحرية لدعم مهنيي الصيد البحري التقليدي، وذلك لمسايرة محاربة الهشاشة والفقر وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمهنيي القطاع بالإقليم. ونص الاتفاق على مساهمة غرفة الصيد البحري المتوسطية في دعم هذا المشروع بمبلغ 300 ألف درهم. على أن تساهم في التسيير الإداري لهذا المشروع. بينما تلتزم تعاونية البحارة الصيادين بميناء سيدي احساين بتحديد قائمة المستفيدين وجرد نوعية الحاجيات.

■ في سياق الاهتمام بالعنصر النسوي، اتجهت الغرفة الى توقيع اتفاقية إطار مع المؤسسة الاسبانية "نساء من أجل افريقيا" وذلك في إطار الجهود التي تقوم بها غرفة الصيد البحري المتوسطية في شخص رئيسها لدعم المرأة العاملة في قطاع الصيد البحري سواء في الجهة الشمالية أو الشمالية الشرقية، بحيث ثبتت مساهمة الغرفة في الأنشطة الخاصة بالنساء العاملات في القطاع أو اللواتي يرغبن في الالتحاق والعمل في

مجال الصيد البحري، خاصة فيما يتعلق بالتكوين في خياطة الشباك، السلامة البحرية، وتقنيات الصيد بالخيط، ومستقبلا التكوين في تربية الاحياء المائية. وقد توج هذا الاهتمام بالاحتفال باليوم العالمي للمرأة 08 مارس بمقر غرفة الصيد البحري المتوسطية بطنجة، حيث احتفت الغرفة بهذه المناسبة بالنساء الفاعلات في قطاع الصيد البحري بطنجة، حيث ذكر رئيس الغرفة بالمجهودات المبذولة من طرف المرأة في القطاع مؤكدا أنه لولا النساء لما استطاع المغرب أن يفرض وجوده عالميا في الصناعات التحويلية في الصيد البحري. وقد وقعت غرفة الصيد البحري المتوسطية اتفاقية إطار مع إحدى المؤسسات الاسبانية "نساء من أجل افريقيا" وهي مؤسسة اسبانية تهتم بالعنصر النسوي وتقدم مشاريع اجتماعية وتكوينية. وترأسها السيدة مارييا تيريزا فيرنانديز دولافيكيا، وقد تعززت العلاقات بين غرفة الصيد البحري المتوسطية ومؤسسة "نساء من أجل افريقيا" خلال المشروع الذي نظم حول تكوين النساء على متن باخرة انتيرماريس بميناء الناظور حيث تم تكوين أكثر من 2000 سيدة في قطاع الصيد البحري بمختلف التخصصات وكانت مشاركة الغرفة فعالة في هذا المشروع الى جانب المؤسسة ووزارة الصيد البحري.

❖ الفرع التنفيذي:

1. مساهمات مرفقية:

❖ الدورة التكوينية لفائدة بحارة ميناء العرائش:

تعمل غرفة الصيد البحري المتوسطية في إطار اختصاصاتها العمل على إيجاد سبل المشاركة في دعم المؤسسات ذات المصلحة العامة مثل المؤسسات التي تهتم خاصة بتكوين وتجديد المستخدمين العاملين في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

وفي هذا الصدد أطلقت غرفة الصيد البحري المتوسطية بشراكة مع معهد التكنولوجيا للصيد البحري بالعرائش صباح يوم الثلاثاء 07 يناير 2020 بالمعهد الدورة التكوينية الاولى لفائدة بحارة مدينة العرائش وبحضور ممثلي الغرفة، مدير معهد التكنولوجيا للصيد البحري، أساتذة وأطر المعهد.



انطلقت هذه الدورة لتكوين البحارة، المبادئ الأولية للسلامة البحرية، في مواضيع من بينها تقنيات البقاء على قيد الحياة، الإسعافات الأولية، محاربة الحريق، كيفية استعمال أدوات الإنقاذ الفردية والجماعية وتحسيسهم بحضور المعدات الضرورية للسلامة البحرية أثناء مزاولة نشاطهم الصيد البحري وتقديم لهم نصائح وارشادات حول السلامة وتوعيتهم لخطورة الابحار في حالة الظروف الجوية الغير المناسبة، نظرا للحوادث البحرية التي تسجل سنويا خسائر فادحة ومؤلمة في الأرواح البشرية، الناتجة عن عدم تطبيق القواعد الاساسية للسلامة البحرية من طرف البحارة.

وستشمل هذه الدورة تكوين 100 بحار بالمعهد خلال أفواج، يقدموا لهم معلومات ونصائح وارشادات حول مبادئ السلامة البحرية والاحتياطات الواجب اتخاذها لتفادي وقوع حوادث، وكوارث اقتصادية وفواجع انسانية.

والغرفة ساهمت ب 50 ألف درهم ككلفة اجمالية لهذا التكوين على أساس 500 درهم لكل بحار لتكوينه وحصوله على شهادة السلامة البحرية.

❖ انجاز مشاريع تربية الاحياء المائية بالواجهة المتوسطة لفائدة المقاولين الشباب والصيادين التقليديين:



في إطار الاستراتيجية المسطرة من طرف غرفة الصيد البحري المتوسطية لإدماج المستثمرين الصغار والصيادين التقليديين بالواجهة المتوسطية في قطاع تربية الأحياء المائية، و تماشيا مع البرنامج الوطني للوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية ومجهودات ادارة الصيد البحري من خلال برنامج أليوتيس، تم بمقر غرفة الصيد البحري المتوسطية بطنجة يوم 17 يوليوز 2020، فتح الأظرفة المتعلقة بطلبات العروض لإنشاء مشاريع تربية بلح البحر بمنطقة كالابريس إقليم الحسيمة بغلاف مالي يصل الى 4 ملايين درهم، لفائدة المقاولين الشباب بعد أن تم انتقاؤهم في إطار طلب ابداء الاهتمام، الذي أشرفت عليه الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية في وقت سابق. وقد نالت الصفة الأولى شركة TECHNIC GROUPEMENT DE PLONGEE PRO SARL-AU ، بينما نالت الصفة الثانية شركة SOCIETES MAPIMAR – AGGADIR MARINE SERVICES وتهدف هذه المشاريع الى إدماج المستثمرين الصغار والصيادين التقليديين بالجهة في قطاع تربية الأحياء المائية، تماشيا مع مخطط تنمية الجهة في هذا المجال، وتقديم المساعدة التقنية لهم مع مواكبة مشاريعهم، وتكوينهم في هذا الميدان، لتهيئة الظروف المواتية لتثبيت واستغلال ونجاح مشاريع تربية الأحياء المائية بالمنطقة، تماشيا مع مخطط أليوتيس. وجاءت المشاريع في إطار اتفاقية شراكة، ما بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

(قطاع الصيد البحري)، ووزارة الاقتصاد والمالية واصلاح الادارة، والوكالة الوطنية لتنمية تربية الاحياء البحرية وغرفة الصيد البحري المتوسطة. وستتيح الاتفاقية دعم مشاريع تهم الصيادين التقليديين، لتربية الاحياء المائية بالجهة المتوسطة، وذلك عبر دعمهم بالتجهيزات وتركيب المعدات اللازمة لانطلاق هذه المشاريع التي تخص تعاونيتين للصيد التقليدي بالبحر الأبيض المتوسط، بعد أن تم انتقاؤهم في إطار طلب إبداء الاهتمام الذي نظم في وقت سابق من طرف الوكالة الوطنية لتنمية تربية الاحياء البحرية.

❖ توزيع محلات التخزين لفائدة مهني قطاع الصيد التقليدي بأصيلة:



ساهمت غرفة الصيد البحري المتوسطة في تنظيم عملية قرعة توزيع محلات مخصصة لتخزين معدات ولوازم الصيد البحري التقليدي بميناء أصيلة.

هذه المحلات أنشأتها الوكالة الوطنية للموانئ لفائدة مهني قطاع الصيد التقليدي بسومة كرائية رمزية. والتي ستسهر على تتبع وصيانة هذه المحلات وإنجاز المرافق الضرورية الخاصة بالبحارة الصيادين.

❖ توزيع محركات ومعدات الصيد البحري على مهنيي الصيد التقليدي بميناء سيدي

احساين:



في إطار الاهتمامات التي توليها غرفة الصيد البحري المتوسطية اتجاه مهني قطاع الصيد التقليدي لمحاربة الهشاشة والفقر وتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمهنيي هذا القطاع، ووعيا بالدور الذي يلعبه قطاع الصيد التقليدي بالمناطق الشمالية والشرقية واقتناعا بضرورة تأهيله. فقد تم نهاية السنة الماضية توزيع لوازم الصيد البحري، و محركات لصالح بحارة الصيد التقليدي بإقليم الدريوش تفعيلا لاتفاقية شراكة الموقعة ما بين غرفة الصيد البحري المتوسطية وتعاونية البحارة الصيادين بميناء سيدي احساين و المجلس الإقليمي للدريوش الذي ينتظر أن يساهم في بناء محلات لفائدة بحارة بقرية الصيادين سيدي احساين لتخزين معداتهم البحرية. وتروم هذه المبادرة التي استفاد منها مهنيو الصيد التقليدي بإقليم الدريوش لتحسين ظروف عمل البحارة، والسلامة البحرية وتطوير آدائهم المهني بالسواحل المتوسطية. وتنفيذا للاتفاق المذكور ساهمت غرفة الصيد البحري المتوسطية في هذا المشروع بمبلغ 300 ألف درهم الذي تضمن اقتناء المحركات ولوازم الصيد البحري وأدوات السلامة البحرية لفائدة مهنيي الصيد البحري التقليدي بميناء سيدي احساين .

2. خدمات اجتماعية:

و في سياق المقاربة الاجتماعية ذات الصلة بالمجال المهني، و الرامية إلى تحفيز المهنيين و الرفع من قدراتهم، فقد عملت الغرفة على إنجاز عدد من المبادرات ذات الطبيعة الاجتماعية، و هكذا تمكنت الغرفة من تنفيذ عدد من المبادرات في هذا الاتجاه من بينها:

❖ احتفاء بالنساء الفاعلات في الصيد البحري بالجهة



بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 8 مارس، احتفت غرفة الصيد البحري المتوسطة بموظفاتها علاوة على النساء الفاعلات في قطاع الصيد البحري بنفوذها الترابي.

وفي هذا الصدد، حضر هذا الحفل رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطة السيد يوسف بنجلون، و مندوب الصيد البحري السيد موحى الدين مودن ، و المديرية الجهوية للمكتب الوطني للصيد بميناء طنجة السيدة نزهة صلاح الدين، مدير غرفة الصيد البحري المتوسطة السيد رؤوف الحنصالي، إلى جانب موظفات بمندوبية الصيد البحري بميناء طنجة، و رئيسة جمعية التنمية لأرباب قوارب الصيد التقليدي بميناء طنجة السيدة سلوى القشتول، و رئيسة تعاونية الموجة "بليونيش" السيدة فاطمة مخناس و منخرطات بالتعاونية.

وعلى هامش هذا الحفل تم تكريم المحتفى بهن، وبالمناسبة تم تكريم ومنح ذرع الغرفة للسيدة صلاح الدين نزهة المديرية الجهوية للمكتب الوطني للصيد بطنجة، وتوزيع باقة ورود وهدايا على السيدات الحاضرات في هذا الاحتفال الأول من نوعه تقوم به الغرفة.

وفي الختام تم توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين غرفة الصيد البحري المتوسطة وتعاونية الموجة الزرقاء للصيد التقليدي "بليونيش"، التي تهدف إلى تقديم مساعدات، للتعاونيات وذلك من أن أجل تجهيز قواربهن بالمعدات البحرية سواء تعلق الأمر بالسلامة البحرية أو الصيد البحري، بهدف تأهيلهن في مجال الصيد البحري، وكذا المساهمة في تكوين المنخرطات بالتعاون في مجال السلامة البحرية والإنقاذ وتقنيات الصيد وكذا في مجال خياطة شباك الصيد.



❖ توزيع مساعدات ومستلزمات بحرية على تعاونية نساء بليونيش للصيد البحري التقليدي: وفي إطار مساعدتها للفئات المهنية بالمنطقة الشمالية والشمالية الشرقية، قامت الغرفة في دجنبر 2020، بحضور مصالح مندوبية الصيد البحري بالمضيق وجمعيات وتعاونيات بليونيش، بالانتقال إلى مقر تعاونية الصيد التقليدي نساء بليونيش، حيث تم توزيع عدد من المستلزمات البحرية من صدرات للنجاة، ألبسة بحرية وأحذية

مطاطية... موجهة لفائدة نساء هذه التعاونية الفتية التي لمعت في سماء قطاع الصيد البحري بالمملكة. كما أشرف الوفد الذي ترأسه مدير الغرفة بتوجيه من رئيس الغرفة، على عقد اجتماع مع المنخرطات بالتعاونية وذلك بغرض تحسيسهن بضرورة الاستمرار في نفس النهج، ومن جهته نبه مدير الغرفة المنخرطات إلى ضرورة الانفتاح على الإدارة و تقوية قدراتهن في مجال التكوين والعمل على خلق شراكات من أجل تقوية اليد العاملة، وترسيخ قواعد المهنية وغرسها بالنسبة لأجيال المنطقة، وقد عبرت المنخرطات عن سعادتهن بهذه الخطوة، وقد تمت بالمناسبة، توزيع معدات الصيد وكذا توزيع الكمادات وملصقات تحسيسية بمخاطر الوباء المستجد.



❖ واستنادا على المقاربة الميدانية والتواصلية التي تتبعها غرفة الصيد البحري المتوسطة بالنفوذ الترابي التابع لها، انتقلت ملحقة غرفة الصيد البحري المتوسطة بالناظور ممثلة بالسيد ميمون الرايس عضو بمكتب الغرفة ونورالدين العروبي إطار بالملحقة، الى مزرعة الطحالب ببخيرة مارتشيك للاطلاع على الوضعية الحالية لمشروع الطحالب بالبحيرة المسير من قبل تعاونية مارتشيك للصيد التقليدي والمدعم من قبل البنك العالمي للتنمية ووزارة البيئـــــة والتنمية المستـــــدامة.



حيث تم الاستماع الى رئيس التعاونية والذي طرح مجموعة من الإكراهات التي تعيق تطور التعاونية من بينها المساحة المخصصة لتجفيف منتوج الطحالب، وسيلة لنقل المنتج المهيأ للتجفيف، ...

❖ وفي سياق التجاوب مع السياسة الحكومية الهادفة إلى محاربة الوباء المستجد، فقد تم إنجاز التحليلات المخبرية الخاصة بكوفيد 19 في الجهة بحضور لغرفة الصيد البحري المتوسطية والإدارة المعنية والسلطات المحلية والسلطات العمومية والدرك الملكي. كما أن جميع الجهات التزمت بما تم الاتفاق حوله مما ساهم في إنجاح العملية. وقد أسفرت العملية عن نتائج سلبية بالنسبة لجميع البحارة بالجهة الشمالية من مرض كوفيد 19 ماعدا تسجيل حالات إيجابية محدودة في ميناء طنجة والتي تم نقلها الى المركز الاستشفائي بطنجة الخاص بكوفيد19، حيث تقدم رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطية بالشكر والامتنان لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على عطفه وعنايته المولوية بقطاع الصيد البحري والبحارة.

❖ وفي سياق الدراسة الرامية إلى إعادة توزيع الصناديق العازلة للحرارة المتبقية من أجل تمكين فئة من المهنيين من الاستفادة منها، وتبعا لتوصيات الجمعية العامة لغرفة الصيد البحري المتوسطية في دورتها العادية الثالثة ، وبطلب من أعضاء الغرفة يرمي لتغيير ترقيم الصناديق العازلة للحرارة المتبقية لتمكين فئة من المهنيين من الاستفادة منها، عقد اجتماع بمقر مندوبية الصيد البحري بالناظور بحضور مدير غرفة الصيد

البحري المتوسطة، مندوب الصيد البحري بالناظور، وممثل عن غرفة الصيد البحري المتوسطة صنف الصيد التقليدي بالناظور وممثل عن غرفة الصيد البحري المتوسطة صنف الصيد التقليدي بإقليم الدريوش.



وخصص الاجتماع لإيجاد حلول نهائية بشأن توزيع الصناديق العازلة للحرارة المتبقية التي لم يتقدم أحد لتسلمها. وبعد مناقشة الموضوع تم الاتفاق على ضرورة تسريع هذه العملية حيث كانت مخرجات هذا اللقاء هي: نشر إعلان مشترك يحدد آخر أجل لتسليم الصناديق العازلة للحرارة مع إعادة النظر في اللوائح وضبطها بصفة نهائية؛ وذلك قبل بداية توزيع الصناديق العازلة للحرارة التي طالتها أخطاء الازدواجية (doublons) في أقرب وقت على لوائح المجهزين الذين لم يستفيدوا من هذا البرنامج؛ بحيث سيتم الاعتماد في توزيع ما تبقى من الصناديق العازلة على الرقم التسلسلي بدل الرقم التسلسلي ورقم تسجيل القارب، وستقوم مندوبيات الصيد البحري وغرفة الصيد البحري المتوسطة بتتبع هذه العملية الى حين انتهائها على صعيد النفوذ الترابي للغرفة.

❖ وفي إطار الاهتمامات التي توليها غرفة الصيد البحري المتوسطة لتطوير وتنمية قطاع الصيد البحري في الجهتين الشمالية والشمالية الشرقية وإيجاد حلول عملية

للمشاكل التي يعيشها القطاع بتنسيق تام مع إدارة الصيد البحري، قررت غرفة الصيد البحري المتوسطة إجراء بحث ميداني في جميع الموانئ وقرى الصيادين ونقط التفريغ ومراكز الصيد في الجهة الشمالية والشمالية الشرقية حول الصيد التقليدي، وذلك ابتداء من شهر دجنبر واستغرق البحث أكثر من شهر، وذلك بهدف الحصول على معطيات حول الصيد التقليدي ومعرفة الأسباب التي تعيق تطور هذا القطاع رغم الجهود المبذولة من طرف جميع الفاعلين في القطاع وعلى الخصوص إدارة الصيد البحري. ولتسهيل البحث قامت الغرفة بإعداد استمارة تشمل مجموعة من الاستبيانات يتم ملؤها من طرف مهنيي قطاع الصيد التقليدي في الجهتين وشملت البنية التحتية المتوفرة للصيد التقليدي، حمولة القوارب، أنواع الصيد المستعملة، الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية، الوضعية العائلية للبحارة، الأنشطة الموازية... وذلك بهدف تحسين وضعية البحارة ومحاربة الهشاشة .

❖ وفي إطار الاهتمام الذي توليه غرفة الصيد البحري المتوسطة لتزويد السوق الوطنية والدولية بالمنتجات البحرية في ظل جائحة كورونا، عملت الغرفة منذ إعلان المملكة المغربية عن حالة الحجر الصحي على المساهمة في عمليات توعية وتوزيع الكمادات ومواد التعقيم وتعقيم المراكب في جميع الموانئ التابعة لنفوذها البحري، تم ذلك بهدف تشجيع المجهزين والبحارة على العودة للعمل والصيد على اعتبار أن قطاع الصيد البحري قطاع منتج وينبغي أن يستمر في تزويد السوق المغربي بالأسمك.

وفي ظل الظروف التي عرفت انتشار كوفيد 19 بقوة في مختلف المدن المغربية قررت الغرفة القيام بحملة تحسيسية كانت عبارة عن مبادرة عملية تضمنت : تعقيم المراكب في مختلف الموانئ؛ توزيع ملصقات داخل الموانئ، قرى الصيادين، مراكز الصيد ونقط التفريغ؛ توزيع 60 ألف كمادة قابلة للاستعمال عدة مرات، تم توزيعها على جميع المهنيين والبحارة الذين يزاولون نشاط الصيد الصناعي والصيد الساحلي والصيد التقليدي؛ تنفيذ أعمال اجتماعية لفائدة التعاونيات من بينها التعاونية النسائية للصيد التقليدي ببلونيش، تعاونية تيكساس للصيد التقليدي بالشمايلة وتعاونية البحارة والصيادين للصيد التقليدي بسيدي احساين؛ وقد تم ذلك وفق برنامج انطلق ابتداء من 01 دجنبر 2020.

❖ مبادرات ذات طبيعة اجتماعية : في سياق اهتمامها بالجانب الاجتماعي، قامت الغرفة بالعمل على استفادة نحو 200 بحار على مستوى قرية الصيادين الشماعلة، من حملة طبية لتصحيح النظر، وذلك في إطار استئناف الحملة الطبية متعددة التخصصات التي سبق لغرفة الصيد البحري المتوسطة أن أطلقتها في أكتوبر من العام الماضي، وفي هذا الصدد، شهدت قرية الصيادين بالشماعلة، استفادة البحارة وعائلاتهم من الحملة الطبية الخاصة بتصحيح النظر والتي استمرت على مدى يومين، بتنظيم من غرفة الصيد البحري المتوسطة وبتنسيق مع تعاونية تيجيساس للبحارة الصيادين. و جاءت الحملة، في إطار اتفاقية شراكة الموقعة بين رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطة وتعاونية تيجيساس للبحارة الصيادين بالشماعلة، حيث انطلقت عملية تصحيح النظر لعائلات بحارة للصيد التقليدي بخمس مراكز للصيد تابعة للدائرة البحرية للجهة، حيث تم خلالها توزيع النظارات البصرية على البحارة وذويهم .



❖ بشأن اقتناء مقر جديد للغرفة : وبخصوص البحث عن مقر جديد لغرفة الصيد البحري المتوسطة يضمن لها الاشتغال في ظروف ملائمة و بفضل تعاون الإدارة المحلية، و تأسيسا على برقية السيد والي جهة طنجة تطوان الحسيمة عدد 4950 بتاريخ 2020/12/23 بخصوص اجتماع اللجنة الإدارية للخبرة من أجل تحديد القيمة التجارية

للمقر الجديد لغرفة الصيد البحري المتوسطة، فقد اجتمعت اللجنة الإدارية للخبرة بمقر ولاية طنجة تطوان الحسيمة، عمالة طنجة أصيلة برئاسة السيد الكاتب العام للولاية وبحضور السادة أعضاء اللجنة: عبدالحفيظ أزيات عن قسم التعمير بالولاية، يوسف بنجلون رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطة، رؤوف الحنصالي مدير غرفة الصيد البحري المتوسطة، غزلان لحسايني عن الوكالة الحضرية، فهد عبد المولى عن المديرية الجهوية للضرائب، احسان بنحسون، عن المديرية الجهوية للأماك المخزنية حيث تناول الكلمة السيد الكاتب العام للولاية رئيس اللجنة مذكرا بموضوع الاجتماع، وذلك قبل أن يتناول الكلمة السيد رئيس الغرفة للتنصيب على أهمية المشروع، حيث تم طرح بطاقة تقييم تتعلق بالبنائية، المختارة كمقر جديد، وهي الملك المسمى "الصفاف1" ذي الرسم العقاري عدد 06/21853 الكائن بطنجة نهج كنارباس و مساحته 5آر2 سنتيار و المتكون من أرض بها بنائية تشتمل على فيلا تحتوي على سرداب وسفلي وطابق واحد وبئر. حيث انتهت لجنة التقييم، بعد الزيارة الميدانية التي قامت بها اللجنة الإدارية للخبرة إلى المقر الجديد يوم الخميس 24 دجنبر 2020 للتعرف على الخصائص العامة من حيث الاستعمال وبعد استعراض وجهة نظر جميع أعضاء اللجنة ودراسة عناصر المقارنة، إلى تحديد قيمة العقار في مبلغ 6.800.000,00 درهم (سته ملايين وثمانمئة ألف درهم).

3. الاعلام والتواصل

وعملا بآليات التواصل مع عموم المهنيين و مختلف الفاعلين بقطاع الصيد البحري، و أخذاً بالاعتبار أهمية تبني مناهج للتواصل المستدام يهدف إلى إيصال المعلومات القانونية لكل راغب فيها، فإن غرفة الصيد البحري المتوسطة استمرت خلال بداية سنة 2020 في مواصلة إصدار نشرة "الجسر"، حيث مكنت هذه النشرة الورقية من توزيع المعلومات و المعطيات القانونية سواء المتعلقة منها بالغرفة كمؤسسة عمومية أو المتعلقة بقطاع الصيد البحري في دائرة نفوذها، وهكذا أصدرت الغرفة عدد واحد من نشرة "الجسر" برسم سنة 2020 نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها بلادنا جراء جائحة كورونا.

الرئيسية الغرفة المشاريع الأخبار الإعلانات الوسائط المتعددة اتصل بنا

فيديوهات

الخميس 18 فبراير 2021
تصريحات المهنيين على هامش توزيع الصناديق العازلة بميناء العرائش

الأربعاء 27 يناير 2021
السيد رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطة يسائل وزير الشغل بخصوص التصريح بقطاع الصيد التقليدي في الضمان الاجتماعي

الجمعة 25 ديسمبر 2020
كلمة السيد رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطة حول أشغال الدورة العادية برسم 2020

(+) انظر جميع الفيديوهات



استمرار غرفة الصيد البحري المتوسطة في البحث عن بدائل للصيد في البحر الأبيض المتوسط

10 9 8 7 6 5 4 3 2 1

عالم البحر

الإثنين 26 أكتوبر 2020
لقاء ثقافي وقانوني حول استمرارية "اليوتيس" مستقبلا ودورها في تنمية قطاع الصيد البحري

كلمة الرئيس

الجمعة 4 ديسمبر 2020
نداء المواطنة والتضامن من السيد يوسف بنجلون رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطة



كلمة الرئيس
التعريف بالغرفة
تدبير الغرفة
القوانين المنظمة للصيد

وفي جانب يرتبط بالعمل على نشر الثقافة التواصلية الحديثة يشار إلى أن الغرفة التي أحدثت موقعها الإلكتروني تمكنت من تفعيل التواصل العملي بكافة الفعاليات، الحكومية و المدنية، المهتمة بقطاع الصيد البحري، كما مكنت هذه الآلية من توسيع دائرة انتشار المعلومات و المعطيات و أتاحت فرصة لإمكانية تبادلها على نطاق أوسع في أوساط المهنيين و الفاعلين، ما ينتظر من ورائه، بحسب تقدير أجهزة الغرفة، البحث عن الحلول و اقتراحها في دائرة تشاركية موسعة، و من شأن تحقيق هذا الهدف خلق قاعدة معلومات عريضة بإمكانها تجميع الأفكار و العمل على استثمارها بصورة تضمن مصلحة القطاع على المدى الاستراتيجي.

كما واصلت الغرفة خلال سنة 2020 نشر المعطيات المختلفة على موقعها الإلكتروني www.cpmm.ma وذلك عبر تقارير و فيديوهات و قوانين و قرارات سعي من خلالها الموقع.

4. التدابير التي اتخذتها غرفة الصيد البحري المتوسطية منذ إعلان الحجر الصحي لمواجهة انتشار فيروس كورونا:

وبعد، فكما لا يخفى عليكم، لقد كان المغرب، تحت القيادة النيرة والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، من أوائل الدول التي اتبعت نهجا استباقيا في مواجهة المخاطر المحتملة لوباء فيروس "كورونا"، من خلال اعتماد إجراءات وتدابير ناجعة وفعالة، أبانت عن الأهمية التي يوليها بلادنا لصحة وسلامة مواطناتها ومواطنيها.

وفي هذا الإطار، تجندت غرفة الصيد البحري المتوسطية بكل طاقتها سواء المادية أو البشرية لمساعدة المهنيين سواء مجهزين أو بحارة لتشجيعهم والتحاقهم بالعمل وذلك بالتنسيق مع مندوبيات الصيد البحري والسلطات المحلية سواء تحت النفوذ الترابي لولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة أو ولاية الجهة الشرقية مع احترام جميع التدابير الصحية أثناء مزاوله نشاط الصيد البحري.

وتبعا لذلك، ساهمت غرفة الصيد البحري المتوسطية في الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا بمبلغ مليون درهم بتاريخ 21 مارس 2020، وكانت السباقة من بين الغرف المهنية، حيث عملت على أكبر عملية التعقيم حيث شملت جميع موانئ الصيد التابعة للنفوذ الترابي للغرفة سواء في الجهة الشرقية أو جهة طنجة تطوان الحسيمة وكذلك جهزت مجموعة من الموانئ (طنجة، أصيلة، العرائش والمضيق) بممرات التعقيم إلى حين الإعلان عن منعها من طرف لجنة التببع المكونة من وزارة الداخلية، وزارة الصحة ووزارة التجارة والصناعة.

وإيماننا من الغرفة في استمرار حماية المهنيين مجهزين و بحارة من فيروس كورونا، قامت بتوزيع عليهم مجموعة من المواد في جل الموانئ التابعة لنفوذها من بينها مواد معقمة موافق عليها، صابون معقم، كامات، أجهزة قياس درجة الحرارة، ملابس العمل لتجار السمك، وتم توزيع أعداد كبيرة من أكياس بلاستيكية لجمع النفايات وذلك لحماية البيئة البحرية.

إلى جانب ذلك، قامت الغرفة بحملات تحسيسية وتوعوية داخل الموانئ وتوزيع ملصقات لتوعية البحار تحت شعار " أخي البحار الوقاية خير من العلاج" وانخرطت في تكوين لجن تسهر على السير العادي للموانئ إلى جانب السلطات المحلية الساهرة على الالتزام

بالتعليمات الاحترازية والإجراءات الصحية الصارمة التي اتخذتها الدولة لوقف انتشار وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).



ومن جهة أخرى قامت الغرفة بمجموعة من التدخلات عبر مراسلات إلى جهات مختلفة سواء منها

لجنة اليقظة في مسألة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للبحارة، وكذا وزارة الداخلية في إعفاء قطاع الصيد البحري من اقتطاع 3% المخصصة للجماعات المحلية بالإضافة إلى ذلك وجهت الغرفة العديد من المراسلات إلى السلطات المحلية والولاية والعمال لتسهيل عملية تنقل البحارة والمجهزين وتجار السمك بالجملة عبر النفوذ الترابي للغرفة إلى غير ذلك من تدخلات السيد رئيس الغرفة شخصيا للحصول على المساعدات هدفها استمرار قطاع الصيد البحري في الإنتاج لتزويد السوق الوطنية والدولية بالمنتجات السمكية الوطنية.

إن غرفة الصيد البحري المتوسطية تحت رئاستها السيد يوسف بنجلون أمانة على عاتقه بأن قطاع الصيد البحري قطاع منتج ويجب أن يلعب دوره كاملا في هذه الظروف الصعبة التي تمر منها بلادنا، والحمد لله بمجهودات الجميع مهنيون وبحارة ساهم القطاع في تحريك عجلة الاقتصاد بالمملكة.

ونجح في الحفاظ على أنشطته، وإنتاجه حيث أصبحت الموانئ تعرف دخول أطنان من الأسماك التي زودت السوق الوطنية والدولية بالمنتجات الغذائية البحرية بشكل منتظم وكاف منذ إعلان حالة الطوارئ الصحية بالمملكة لمواجهة جائحة كورونا. وفي هذا الصدد، إن رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطة يشكر جميع المهنيين وعلى رأسهم البحارة على التضحية والوطنية التي عبروا عنها في هذه الظروف الحرجة مع التطبيق الفعلي للتعليمات الاحترازية والإجراءات الصحية الصارمة التي اتخذتها الدولة لوقف انتشار وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

التفاصيل التي اتخذتها الغرفة منذ إعلان الحجر الصحي لمواجهة انتشار فيروس كورونا:

الأحد 15 مارس 2020: نصائح وتوجيهات للمهنيين للوقاية من فيروس "كورونا"

لا يخفى على أحد بأن فيروس "كورونا -كوفيد 19"، أصبح يشكل خطرا على بلادنا، ولهذا اتخذت المملكة عدة تدابير وقائية وعلى رأسها تعليق جميع الرحلات الجوية سواء من وإلى المغرب، فضلا عن تعليق جميع الرحلات البحرية اتجاه كل البلدان حتى إشعار آخر.

ولكون بلادنا ولله الحمد لا تزال في المرحلة الأولى من هذا المرض، ولم تتجاوز بعد عدد الإصابات المؤكدة 28 حالة، فإنه لا بد من مساعدة الجميع، عبر اتباع عدة توجيهات ونصائح لتفادي المساهمة في تفشي هذه الفيروس الذي ينتقل بسرعة منها:

1. غسل اليدين باستمرار بالماء والصابون مع التدليك لمدة 30 ثانية.
2. تجنب المصافحة والعناق بصفة عامة.
3. الاهتمام بنظافة المراكب والقوارب بمعقمات تباع لدى المحلات.
4. الاهتمام بنظافة أسواق السمك.
5. استخدام منديلا نظيفا عند السعال والعطس.
6. لاتلمس عينك أو فمك أو أنفك، إلا بعد غسل اليدين جيدا.
7. لا تشارك أغراضك الشخصية على ظهر المراكب والقوارب كالمشفة وغيرها مع أحد.
8. اترك مسافة بصفة عامة بينك وبين غيرك.

9. تذكر أنه لا يوجد علاج أو لقاح لهذا المرض لحدود اللحظة، لذا فإن الوقاية خير وسيلة وعلاج.

10. في حال إحساسك بأعراض الفيروس منها الحمى الشديدة، ضيق التنفس، لا تتردد في الاتصال بمصالح وزارة الصحة " ألو 141 للمساعدة الطبية الاستعجالية (Allô SAMU 141)، إلى جانب خدمة "ألو اليقظة الوبائية 100 4747 080.

11. بعد أن تنهي دوامة عملك، لازم منزلك.

12. تجنب التأثر بالإشاعات والأخبار الزائفة على الصفحات الاجتماعية المجهولة.

✚ 20 مارس 2020: غرفة الصيد البحري المتوسطية تساهم بمبلغ مليون درهم في الصندوق الخاص بتدبير جائحة "كورونا"



تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، حول إحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا المستجد "كوفيد19"، واستحضارا لقيم التكافل والتضامن المنبثقة من روح المجتمع المغربي واستجابة لهذه المبادرة الملكية السامية بإحداث هذا الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا المستجد، يعلن السيد يوسف بنجلون رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطية، أن الغرفة قررت المساهمة بمبلغ مليون درهم في هذا الصندوق.

وعلاوة على ذلك، يعلن السيد رئيس الغرفة، أن هذه الخطوة من غرفة الصيد البحري المتوسطة، جاءت بعد مشاورة كافة المهنيين والأطر الإدارية، والذين عبروا عن استعدادهم الكامل للمساعدة والمساهمة، لما يقتضيه الواجب الوطني من تضامن وتآزر وتلاحم، دعماً لجهود بلدنا ملكا وشعبا، لمواجهة تداعيات هذا المرض الخطير وللتغلب عليه والحد من انتشاره بكل السبل المتاحة.

حفظ الله مولانا الإمام وأطال عمره، وأبقاه ذخرا وملاذا لشعبه الوفي، وأقر عين جلالته بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن والاميرة الجليلة للاخديجة، وشد أزره بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وبسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، وحفظ الله بلدنا من كل سوء، إنه سميع مجيب.

✚ 20 مارس 2020: حملة تعقيم بمختلف الموانئ الشمالية والشمالية الشرقية



قامت غرفة الصيد البحري المتوسطة، بإطلاق حملة تعقيم واسعة النطاق انطلاقاً من مقر الغرفة يوم الجمعة 20 مارس 2020، وبمختلف الموانئ من طنجة، ثم أصيلة، مرورا بالعرائش والناظور ورأس الماء والجهة والمضيق لحماية المهنيين والبحارة من تداعيات فيروس كورونا المستجد "كوفيد19".

كما قامت الغرفة بتثبيت ممرات للتعقيم، قبل أن تصدر السلطات الوصية بلاغا ينبه لخطورتها على الصحة العامة.

24 مارس 2020: نداء التضامن والمواطنة لرئيس غرفة الصيد البحري المتوسطية



مباشرة بعد بداية تفشي جائحة "كورونا"، وشروع المملكة في اتخاذ عدة إجراءات للوقاية من تداعيات الفيروس، أصدر رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطية السيد يوسف بنجلون، نداء المواطنة والتضامن موجه لكافة المهنيين بقطاع الصيد البحري، قصد ضمان العمل على الاستمرارية في قطاع الصيد البحري لكونه من القطاعات المنتجة الضرورية لتموين الأسواق، مما ساهم بشكل كبير في عودة الحيوية للموانئ على مستوى نفوذ الغرفة المتوسطية وكذا بقية الموانئ وطنيا.

29 مارس 2020: بعد طنجة.. غرفة الصيد البحري المتوسطية تستمر في تعقيم موانئ

الناظور والحسيمة



في إطار استمرار غرفة الصيد البحري المتوسطية بتعقيم مختلف الموانئ المتوسطية لحماية المهنيين والبحارة من تداعيات فيروس كورونا المستجد "كوفيد19"، انطلقت يوم الأحد 29 مارس 2020 عملية تعقيم ميناء الناظور، حيث همت العملية مختلف مراكب الصنف الساحلي وجميع مستلزمات هذه المراكب. وقد تم ذلك على مستوى ميناء الناظور بتنسيق مع مندوبية الصيد البحري، والسلطات المحلية، بحضور وإشراف السيد ميمون الرايس أمين مال الغرفة، والسيد بغداد أمزعوج العضو الشريك بالغرفة، الذي يقدم له السيد رئيس الغرفة كامل الشكر والتقدير على المساعدة القيمة التي قدمها لإنجاز هذا العمل بميناء الناظور في هذه الظرفية.

وقد استمرت نفس العملية صباح اليوم الإثنين 30 مارس 2020، بميناء الحسيمة، حيث تم تعقيم مختلف المراكب، بما فيها خافرة إنقاذ الأرواح البشرية "الريف"، وذلك تحت إشراف السيد منير الدراز النائب الثاني لرئيس غرفة الصيد البحري المتوسطية.

وبعد انتهاء من هذه الموانئ انتقلت الشركة التي تقوم بعملية التعقيم، صوب ميناء "رأس الماء" لتعقيم مراكب الصيد الساحلي بجميع أصنافها، وبعدها الانتقال نحو بقية الموانئ استكمالاً للتعقيم وحماية المهنيين من أخطار هذا الفيروس، وضمناً للاستمرارية لكون قطاع الصيد البحري من القطاعات المنتجة.



مساعدة مهني قطاع الصيد البحري بمختلف الموانئ التابعة للنفوذ الترابي للغرفة

تسعى غرفة الصيد البحري المتوسطة جاهدة، للمواكبة والدعم قصد استمرار الإنتاجية بقطاع الصيد البحري، باعتباره قطاعا منتجا، وذلك في إطار المساعي الوطنية وجهود الدولة، في تزويد المواطنين بالأسماك الطرية وفي نفس الوقت احترام معايير الجودة والنظافة. هذا، فإن الغرفة ساهمت بتنسيق مع مندوبيات الصيد البحري، والسلطات المحلية لمساعدة البحارة لولوج الموانئ في ظروف جيدة، لمزاولة عملهم. وساهمت في توزيع الكمادات والمواد المعقمة والصابون المعقم، أجهزة قياس درجة الحرارة... حماية البحار من كل الأخطار وكذا توزيع ملابس العمل لتجار السمك.

وفي إطار الاهتمامات التي توليها غرفة الصيد البحري المتوسطة للمحافظة على البيئة البحرية قامت الغرفة في ظل جائحة كوفيد19 بتوزيع حوالي أربعة طن من الكمادات البلاستيكية على مراكب الصيد الساحلي والصيد التقليدي في مختلف الموانئ الصيد البحري وقرى الصيادين التابعة للنفوذ الترابي للغرفة وذلك لتفادي ترك النفايات البلاستيكية والكمادات في البحر، حيث تفتت مع الزمن لتتحول لطعم الأسماك، وما يرافق ذلك من تهديد حقيقي للإنسان.

وهذا جاء تنفيذا لتوصيات الجمع العام للغرفة لتقديم إعانات عينية لقطاع الصيد البحري في الجهتين الشمالية والشمالية الشرقية لحمايتهم من تداعيات هذا الفيروس. والاستمرار

بتزويد الأسواق الوطنية بالمنتجات السمكية، حتى يتسنى تجاوز هذه المرحلة في أحسن الظروف.

✚ مراسلة السيدة الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري لمساعدة شركات الأحياء المائية

على خلفية تأثر المهنيين بقطاع تربية الأحياء البحرية في ظل أزمة كورونا، وجهت غرفة الصيد البحري المتوسطية، ملتمسا إلى السيدة الكاتبة العامة لوزارة الصيد البحري، للتدخل ومساعدة المهنيين في هذا المجال، خصوصا بعد تسجيل انخفاض مبيعات إحدى الشركات المتخصصة في تربية السمك بالمضيق بنسبة 85 في المائة بسبب هذه الجائحة.



بدعم مستمر من السيد والي جهة طنجة تطوان الحسيمة.. الحياة العملية عادت تدريجيا لمرافق ميناء طنجة



في ظل الإجراءات التي اتخذتها غرفة الصيد البحري المتوسطة، بدعم من السيد والي جهة طنجة تطوان الحسيمة، وفي إطار الحفاظ على صحة العاملين بقطاع الصيد البحري، عادت الحياة العملية تدريجيا إلى مرافق ميناء الصيد البحري بطنجة.

وقد اتخذت الغرفة بدعم من السيد والي، عدة إجراءات أساسية للحفاظ على صحة المهنيين في قطاع الصيد البحري، ولضمان الانتاجية، حيث يتم توزيع الكمادات بصفة منتظمة كل يوم من طرف حارس للأمن الخاص بمدخل سوق الجملة للبيع الأول بالميناء، ناهيك عن احترام مسافة التباعد الاجتماعي، ومسافة الأمان داخل السوق، وارتداء الكمادات، مع التعقيم المستمر، إلى جانب التحسيس والتوعية.

وتروم هذه الإجراءات، الحفاظ على الشروط والمعايير الصحية الموصى بها، بداخل مرافق الميناء، والتي كانت بفضل الدعم المستمر من طرف السيد والي الجهة، الذي لم يتوانى مشكورا في إمداد الغرفة بكل المتطلبات الممكنة للاستمرارية والإنتاجية بقطاع الصيد البحري، من أجهزة طبية لقياس الحرارة وغيرها من المتطلبات، بالإضافة إلى عمليات التعقيم التي باشرتها السلطات المحلية بتعليمات مباشرة منه، وذلك حماية لكل العاملين في القطاع من تداعيات فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19".

في خضم الجائحة .. الغرفة تصدر إعلانا للمهنيين قصد التبرع بالدم

بتاريخ 15 أبريل 2020، تتشرف غرفة الصيد البحري المتوسطية أن تدعو جميع مهنيي قطاع الصيد البحري للمساهمة بكثافة في الحملة الوطنية للتبرع بالدم المنظمة تحت إشراف وزارة الصحة وذلك من أجل تكوين مخزون دم يوازي حاجيات مراكز الدم من هذه المادة لا سيما في ظل ارتفاع عدد المرضى المحتاجين لنقل الدم، وارتفاع نسبة انتشار الأمراض المزمنة المرتبطة بارتفاع متوسط العمر.

لذا الغرفة دعت جميع المهنيين المساهمة الفعالة وبشكل مكثف في هذا العمل الخيري وهذا ما عهدناه في مهنيي قطاع الصيد البحري. والله لا يضيع أجر المحسنين.

غرفة الصيد البحري المتوسطية تراسل وزير الداخلية لإعفاء قطاع الصيد البحري من نسبة اقتطاع 3 في المائة من طرف الجماعات



مراسلة غرفة الصيد البحري المتوسطية إلى السيد وزير الداخلية، حول موضوع إعفاء قطاع الصيد البحري من اقتطاع بنسبة 3 في المائة من طرف الجماعات المحلية:

تبعاً للموضوع المشار إليه أعلاه، وفي ظل الظروف القاهرة التي تعاني منها شريحة واسعة من البحارة المهنيين، بسبب التوقف المؤقت عن العمل من طرف العديد منهم على خلفية تداعيات فيروس "كورونا" المستجد.

نلتبس منكم السيد معالي الوزير، التدخل لدى الجماعات الترابية باعتبارها مؤسسات خاضعة لوصاية وزارة الداخلية، وذلك قصد العمل في إطار ما يسمح به القانون على إعفاء استثنائي لقطاع الصيد البحري من نسبة 3 في المائة التي يتم اقتطاعها من طرف الجماعات المحلية التي تقع الموانئ داخل نفوذها الترابي.

وتجدر الإشارة أن فئات كثيرة من البحارة تعاني من التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد، بعد توقفهم المؤقت عن العمل، كما نخبركم السيدي معالي الوزير أن هذه النسبة سيتم توجيهها لدعم تلك الفئات ومواكبتها اجتماعيا، والتخفيف من معاناتهم الاقتصادية في الظروف الحالية، ولتحسين حالتهم المعيشية واستقرارهم الأسري والمهني.

وإذ نلتبس منكم السيد معالي الوزير النظر في هذه النقطة المقترحة، فإننا نشيد بمجهوداتكم تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في اتخاذ إجراءات احترازية كبرى لمواجهة تداعيات هذه الجائحة، وكذا تدخلاتكم الشخصية لمواكبة المصالح الساهرة على حماية أمن المواطنين خلال فترة حالة الطوارئ، والتي تعمل ليل نهار في مواجهة الوباء، وتقديم المصلحة الوطنية وجعلها فوق اعتبار.

ROYAUME DU MAROC

الجمهورية المغربية

وزارة الفلاحة والصيد البحري
والثروة السمكية والصيد والصيد
والتربية السمكية والبحري، المتوسطية
والتربية السمكية

13 أبريل 2020

طنجة، في

إلى السيد
وزير الداخلية
الرباط

الموضوع: إعفاء قطاع الصيد البحري من اقتطاع بنسبة 3% في المائة من طرف الجماعات المحلية.
سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد.

معالي الوزير،
تبعاً للموضوع المشار إليه أعلاه، وفي ظل الظروف القاهرة التي تعاني منها شريحة واسعة من البحارة المهنيين، بسبب التوقف المؤقت عن العمل من طرف العديد منهم على خلفية تداعيات فيروس "كورونا" المستجد، نلتبس منكم السيد معالي الوزير التدخل لدى الجماعات الترابية باعتبارها مؤسسات خاضعة لوصاية وزارة الداخلية، وذلك قصد العمل في إطار ما يسمح به القانون على إعفاء استثنائي لقطاع الصيد البحري من نسبة 3 في المائة التي يتم اقتطاعها من طرف الجماعات المحلية التي تقع الموانئ داخل نفوذها الترابي.

وتجدر الإشارة أن فئات كثيرة من البحارة تعاني من التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد، بعد توقفهم المؤقت عن العمل، كما نخبركم السيد معالي الوزير أن هذه النسبة المتوجهة سيتم توجيهها لدعم تلك الفئات ومواكبتها اجتماعيا، والتخفيف من معاناتهم الاقتصادية في الظروف الحالية ولتحسين حالتهم المعيشية واستقرارهم الأسري والمهني.

وإذ نلتبس منكم السيد معالي الوزير النظر في هذه النقطة المقترحة، فإننا نشيد بمجهوداتكم تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في اتخاذ إجراءات احترازية كبرى لمواجهة تداعيات هذه الجائحة، وكذا تدخلاتكم الشخصية لمواكبة المصالح الساهرة على حماية أمن المواطنين خلال فترة حالة الطوارئ، والتي تعمل ليل نهار في مواجهة الوباء وتقديم المصلحة الوطنية وجعلها فوق كل اعتبار.

وتفضلوا السيد معالي الوزير المحترم، بقبول كامل عبارات التقدير والاحترام.

16, Rue Cordoue (Park Brooks) B.P. 2325 Tanger M'Salah - Tanger - Tél: +212 (0) 539 37 56 01
Fax : +212 (0) 539 37 56 04 - E-mail : cpmm@menara.ma

توجيه وتحسيس البحارة بمخاطر فيروس كورونا

قامت غرفة الصيد البحري المتوسطة، بالعديد من التدخلات ذات صلة بجائحة "كورونا"، وذلك عن طريق القيام بحملات توعوية وتحسيسية على مستوى الموانئ، بمخاطر فيروس كورونا المستجد، وفي هذا الجانب، قامت الغرفة بوضع ملصقات بالمرافق الحساسة بالمواني التابعة للنفوذ الترابي للغرفة، تنبه البحارة إلى هذه المخاطر، والالتزام بالتدابير الموصى بها، كالنظافة وغسل الأيدي باستمرار، وتجنب المصافحة



مع التباعد الاجتماعي، وتنظيف المراكب وتعقيمها بشكل مستمر .

إصدار نشرات الكترونية متتالية لتوجيه المهنيين

نظرا لكون عدد كبير من المهنيين لا يتقن الوسائل التكنولوجية، فإن غرفة الصيد البحري المتوسطة، قامت بعدة تدخلات في هذا الإطار مستعينة بموقعها الالكتروني والشبكات الاجتماعية وتطبيقات التراسل الفوري "الواتساب"، لتبسيط الإجراءات للمهنيين، خصوصا من حيث طريقة التصريح بالبحارة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ناهيك عن إصدار نموذج لشهادة التنقل الليلي الخاصة بالبحارة الذين ينتقلون لعملهم، تزامنا وكون السلطات المختصة وضعت قطاع الصيد البحري ضمن القطاعات المنتجة، التي يستوجب على المهنيين التنقل لعملهم في ظروف حسنة. حيث تم توزيع هذا النموذج من الشهادة على جل البحارة الذين يشتغلون ليلا. كما قامت الغرفة بوضع هذه الوثيقة على موقعها الالكتروني الرسمي، لتسهيل المأمورية على البحارة المهنيين في مختلف الموانئ لتحميلها وملئها من طرف مشغلهم.

✚ غرفة الصيد البحري المتوسطية ثبتت ممرات التعقيم بميناء طنجة، أصيلة، العرائش، المضيق، قبل التنبيه عن مخاطرها على الصحة العامة من طرف السلطات المختصة.



بتاريخ 11 ابريل 2020، قامت غرفة الصيد البحري المتوسطية بوضع ممر للتعقيم بمدخل ميناء طنجة، وكانت السبابة لتعقيم جميع البحارة والمهنيين وباقي الوافدين للميناء، وذلك لحماية الجميع من تداعيات فيروس "كورونا" المستجد.

وحضر السيد يوسف بنجلون رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطية، إلى عين المكان، للإشراف الشخصي على انطلاق العمل بهذا الممر.

وتروم هذه التدابير التي اتخذتها الغرفة، لحماية المهنيين سواء كانوا بحارة أو مجهزين من تداعيات هذا الفيروس، حيث سبق أن اتخذت خطوة مماثلة من خلال تخصيص أجهزة لقياس الحرارة لكل الوافدين على الميناء، بالتنسيق مع السلطات المحلية.

وبتاريخ 21 ابريل 2020، قامت غرفة الصيد البحري المتوسطية بتثبيت ممر للتعقيم على مستوى مدخل ميناء أصيلة، وذلك في إطار التدابير والإجراءات التي أعلنت عنها الغرفة، لحماية المهنيين بمختلف الموانئ الواقعة جغرافيا في النفوذ الترابي للغرفة.

هذا، وقد حضر هذه العملية السيد رؤوف الحنصالي مدير غرفة الصيد البحري المتوسطية، والسيد محمد غيلان عضو الغرفة، كما تم تسليم معدات ووسائل للوقاية والتطهير والتعقيم موجهة لفائدة المهنيين بحارة ومجهزين بميناء أصيلة والعرائش والمضيق. وذلك قبل أن تصدر السلطات الوصية بلاغا ينبه لخطورة ممرات التعقيم على الصحة العامة.

وفي الأخير، أن غرفة الصيد البحري المتوسطية أخذت على عاتقها أن تستمر في المساهمة والتعبئة واتخاذ الإجراءات الصائبة خدمة للقطاع في هذه المرحلة الصعبة خدمة للصالح العام وللوطن لاستمرار تحريك عجلة الاقتصاد وتزويد السوق الوطنية بالمنتجات السمكية وكذلك استمرار تصدير المنتج السمكي مع الحفاظ على سلامة البحار وذلك باحترام جميع الإجراءات الصحية لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد19".

20 مايو 2020: حملة تحسيسية بميناء بني انصار الناظور بمشاركة غرفة الصيد البحري المتوسطية



في سياق الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها وزارة الداخلية للحد من انتشار فيروس كورونا، نظم مركز التأهيل المهني البحري ومندوبية الصيد البحري بالناظور بشراكة مع غرفة الصيد

البحري المتوسطة، يوم الثلاثاء 19 ماي 2020 بواسطة الوحدة المتنقلة للإرشاد في الصيد البحري حملة توعوية وتحسيسية لفائدة البحارة الصيادين بميناء بني انصار اقليم الناظور.

حيث تمت توعية المهنيين بأهمية الالتزام بمعايير النظافة وأخذ كامل الاحتياطات، كارتداء الكمامات والتزام باحترام التباعد الاجتماعي، وغسل اليدين بالماء والصابون واستعمال المعقمات اثناء العمل.

واستمرت هذه الحملة طول النهار ابتداء من الساعة السادسة صباحا، ابتداء من تفريغ السفن مصطاداتهم صباحا بالميناء واستمرت إلى غاية الساعة السابعة والنصف مساء.

وشملت عملية التحسيس بالإضافة الى تقديم مجموعة من النصائح، توزيع ملصقات تحسيسية تحت شعار " اخي البحار الوقاية خير من العلاج" لفائدة البحارة والمهنيين.

27 يونيو 2020: إخضاع المهنيين بقطاع الصيد البحري بميناء طنجة للتحاليل المخبرية



خضع الفاعلون في قطاع الصيد البحري بميناء طنجة، يوم السبت 27 يونيو 2020، واليوم الأحد 28 يونيو، للتحاليل المخبرية الخاصة بالكشف عن فيروس (كوفيد-19)، حيث بلغت قرابة 2500 تحليلة مخبرية.

ويأتي هذا بإشراف وحضور السيد مدير غرفة الصيد البحري المتوسطة، رئيس الدائرة الحضرية طنجة المدينة، قائد الملحقة الإدارية الأولى بالميناء، والسيد رئيس المنطقة الأمنية للشرطة ميناء طنجة المدينة، السيد رئيس قائد المركز البحري الدرک الملكي، والسيد مندوب الصيد البحري بطنجة، والسيد ممثل المكتب الوطني للصيد، والسيد ممثل الوكالة الوطنية للموانئ.

وفي هذا السياق، فقد سبق أن خضع البحارة المهنيين للتحاليل المخبرية، بكل من ميناء "قاع أسراس" حيث تم أخذ 284 تحليلة مخبرية، ثم ميناء اشماعلة 264 تحليلة مخبرية إلى جانب ميناء الجبهة 176 تحليلة مخبرية، في حين بلغت عدد التحليلات المخبرية بميناء أصيلة 295 تحليلة.

وفي هذا الصدد قال مدير غرفة الصيد البحري المتوسطة السيد الحنصالي رؤوف، في تصريح من عين المكان، أن هذه العملية تأتي في سياق إخضاع جميع البحارة العاملين بموانئ جهة طنجة تطوان الحسيمة للتحاليل المخبرية الخاصة بفيروس (كوفيد-19) بهدف الحد من انتشار عدوى الفيروس وضمان استمرار قطاع الصيد البحري في تزويد الأسواق الوطنية بالأسماك الطرية.



وأعرب السيد حنصالي، في السياق ذاته، عن شكره وامتنانه للأطر الطبية التي تشرف على هذه العملية التي شملت عددا من الموانئ التابعة للجهة.

كما شكر السيد المدير السلطات المحلية وعلى رأسها السيد الوالي والسيد الباشا والسيد قائد الميناء والقوات المساعدة وشرطة الميناء بكل فروعها والدرك الملكي. وكذلك مندوبية الصيد البحري والمكتب الوطني للصيد والوكالة الوطنية للموانئ.

وأن العملية مرت في ظروف حسنة بفضل العمل الذي قامت به غرفة الصيد البحري والجمعيات المهنية والتعاونيات والهيئات المهنية للقطاع التي ساهمت في تأطير وتنظيم البحارة، مؤكدا في السياق ذاته أن نشاط قطاع الصيد البحري على مستوى الميناء لم ينقطع خلال هذه الفترة الصعبة بفضل تضافر جهود جميع الفاعلين في قطاع الصيد البحري.

يذكر أن عملية إجراء تحاليل مخبرية الخاصة بالكشف عن فيروس (كوفيد-19) همت البحارة العاملين بموانئ طنجة، المضيق ومراكز الصيد البحري التابعة له، نقطة التفريغ قاع أسراس، قرية الصيادين الشماعلة، ميناء الجبهة، ميناء الحسيمة، ميناء كلايريس، ميناء الصيد القصر الصغير بإقليم الفحص أنجرة ، ميناء أصيلة ، وميناء العرائش.

22 يوليو 2020: انطلاق الحملة التحسيسية الكبرى، للتوعية والحد من انتشار

الفيروس



أطلقت غرفة الصيد البحري المتوسطية يوم الثلاثاء 21 يوليوز 2020، حملة تحسيسية واسعة النطاق لتوعية مهنيي الصيد البحري وتجار السمك بمخاطر فيروس كورونا المستجد وسبل الوقاية من العدوى.

وتروم الحملة، المنظمة تحت إشراف ولاية جهة طنجة-تطوان-الحسيمة وبتنسيق مع مندوبية الصيد البحري بطنجة والوكالة الوطنية للموانئ والمكتب الوطني للصيد، المساهمة في الحد من انتشار وباء كورونا المستجد من خلال تحسيس المهنيين بالتدابير الاحترازية والإجراءات الوقائية الواجب اتباعها بعد الشروع في تخفيف قيود الحجر الصحي.

كما تشمل هذه المبادرة، التي يجري تنزيلها بتعاون مع الجمعيات المهنية الممثلة للبحارة وتجار السمك، تعقيم وتطهير كل من ميناء طنجة المدينة ومراكب الصيد البحري والأسواق والمعامل الخاصة بتصبير ومعالجة منتجات البحر.

وأبرز السيد الحنصالي رؤوف، مدير غرفة الصيد البحري المتوسطية، أن العملية، التي انطلقت اليوم الثلاثاء بحملة تحسيسية وعملية تعقيم المراكب بميناء الصيد بطنجة، تندرج ضمن "برنامج توعوي واسع النطاق وضع بتنسيق بين مختلف الشركاء في سياق جهود احتواء الوباء على صعيد مدينة طنجة."



وأضاف السيد الحنصالي رؤوف، في تصريح صحفي، أنه بالنظر إلى الوضعية الوبائية الحالية بمدينة طنجة، كان لزاما على قطاع الصيد البحري المبادرة بإطلاق عملية تحسيسية كبيرة حول مخاطر مرض كوفيد 19، معتبرا أن "البحارة على وعي بمسؤوليتهم وبمخاطر الوباء وسرعة انتقال العدوى."

وأشار إلى أن غرفة الصيد البحري تجندت، إلى جانب باقي الشركاء، لإطلاق حملة متواصلة لتحسيس المهنيين وتعقيم جميع المراكب والمرافق المتعلقة بصيد وتجارة السمك"، مشيدا في هذا السياق بجهود السلطات العمومية والوزارة الوصية لحماية العاملين في القطاع الذي يعتبر من القطاعات الحيوية المنتجة.

من جانبه، نوه السيد العشيرى عبد العزيز، رئيس الكونفدرالية المغربية للصيد البحري التقليدي، بالمجهودات التي تقوم بها السلطات العمومية والتنظيمات المهنية (الغرفة والجمعيات) لحماية العاملين في القطاع من خلال تعقيم القوارب وكافة مرافق الميناء ومخازن صناديق السمك، معتبرا أنها "إجراءات ممتازة" لحماية قطاع حيوي لم يتوقف خلال فترة الحجر الصحي.



وحث البحارة ومهنيي قطاع الصيد البحري على ضرورة الوعي والالتزام بالإجراءات الوقائية ولبس الكمامات والحرص على التباعد الجسدي وتجنب الاختلاط، مبرزا أن "البحارة يثمنون الإجراءات المتخذة من قبل السلطات".

01 دجنبر 2020: الحملة التحسيسية الثالثة للغرفة بميناء العرائش بتوزيع 8500 كمامة ونشر ملصقات تحسيسية وتعقيم المراكب



أطلقت غرفة الصيد البحري المتوسطة، الحملة التحسيسية الثالثة وذلك يوم الثلاثاء 1 دجنبر 2020 انطلاقا من ميناء العرائش، بحضور أعضاء غرفة الصيد البحري المتوسطة بميناء العرائش، والسادة مدير الغرفة، مندوب الصيد البحري، مدير معهد التكنولوجيا الصيد البحري، الشرطة المينائية الدرك الملكي، والسلطات المحلية.

حيث تم تعقيم جميع المراكب المتواجدة بالميناء، بالإضافة إلى ذلك تم توزيع ونشر الملصقات التحسيسية الخاصة بـ "كوفيد19".

كما تم توزيع الكمامات الوقائية بما يقارب 8500 كمامة على مهنيي قطاع الصيد التقليدي، الصيد الساحلي، ثم المزارب.

وبالموازاة، تم الاستماع إلى بحارة ومجهزي قطاع الصيد التقليدي في إطار مشروع برنامج الغرفة للتعرف على معيقات تطور قطاع الصيد التقليدي بالجهة الشمالية. وذلك من أجل البحث عن الحلول للحوار مع الوزارة الوصية في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد قامت الغرفة بالإنصات لمجهزي قطاع الصيد التقليدي حيث تم ملئ مجموعة من الاستمارات التي تهتم الحالة الاجتماعية والمهنية والمشاكل التي تعيق تطور القطاع.

03 دجنبر 2020: قافلة الحملة التحسيسية الثالثة للغرفة تحط بأصيلة عبر التعقيم وتوزيع الكمامات والملصقات والاستماع للمهنيين



في إطار استمرار الحملة التحسيسية الثالثة لغرفة الصيد البحري المتوسطية، عرف ميناء أصيلة اليوم الخميس، 3 دجنبر 2020، توزيع عدد من الكمامات على مهنيي الصيد البحري ووضع الملصقات بعدد من المرافق بالميناء، كما عرف حضور فريق تقني عن شركة "ميفا" للتجهيزات البحرية في إطار شراكة مع الغرفة لتقوية جانب التجهيزات من محركات وغيرها لدى مهنيي الصيد التقليدي حماية للأرواح البشرية، فضلا عن تعقيم القوارب وتحسيسهم بمخاطر الفيروس، وقد تمت هذه الحملة بحضور السادة محمد غيلان ممثل المهنيين

بميناء أصيلة لدى الغرفة ومدير الغرفة، و مندوب الصيد البحري والسلطات المحلية والأمنية والدرك الملكي، وممثلي جمعيات مهنيي الصيد البحري بالميناء.

15 دجنبر 2020: توزيع 12 ألف كمائة على مهنيي الصيد البحري بميناء طنجة في إطار استمرار الحملة التحسيسية الثالثة للغرفة



في إطار استمرار الحملة التحسيسية الثالثة لغرفة الصيد البحري المتوسطية، شهد ميناء طنجة صبيحة اليوم الثلاثاء، 15 دجنبر 2020 ، توزيع قرابة 12 ألف كمائة على مهنيي الصيد البحري ووضع الملصقات بعدد من المرافق بالميناء، فضلا عن تعقيم المراكب والقوارب ومحلات الصيد الخاصة بالبحارة، وتوزيع الاستمارات على مهنيي الصيد التقليدي لإنجاز دراسة حول القطاع ومعرفة الإكراهات، وذلك بحضور السادة مدير الغرفة وأعضاء الغرفة بالميناء ورؤساء الجمعيات المهنية، ومصالح مندوبية الصيد البحري بالميناء، والوكالة الوطنية للموانئ والسلطات المحلية والأمنية والدرك الملكي.

وتأتي هذه الحملة التحسيسية الثالثة، في إطار استراتيجية غرفة الصيد البحري المتوسطية، التي ينهجها السيد رئيس الغرفة يوسف بنجلون، حماية للمهنيين من كل الأخطار المحدقة

بهم بسبب تداعيات هذا الوباء، ولتحريك عجلة الاقتصاد وتمكين المستهلكين من أسماك طرية.

كما حضر فريق تقني عن شركة "ميفا" للتجهيزات البحرية في إطار شراكة مع الغرفة لتقوية جانب التجهيزات من محركات وغيرها لدى مهنيي الصيد التقليدي حماية للأرواح البشرية، فضلا عن تعقيم القوارب وتحسيسهم بمخاطر الفيروس.



وقد انطلقت هذه الحملة وفق البرنامج المسطر انطلاقا من العرائش، والتي مكنت تعقيم جميع المراكب مع توزيع ونشر الملصقات التحسيسية الخاصة بـ"وباء كورونا"، وتوزيع الكمامات.

16 دجنبر 2020: الحملة التحسيسية للغرفة تصل ميناء القصر الصغير ومراكز أخرى

بتوزيع الكمامات والتحسيس بمخاطر "كوفيد19"

في إطار استمرار الحملة التحسيسية الثالثة لغرفة الصيد البحري المتوسطة، شهد كل من ميناء القصر الصغير وقرية الصيد الدالية ومراكز أخرى، يوم الأربعاء 16 دجنبر 2020، توزيع عدد كبير من الكمامات على مهنيي الصيد البحري ووضع الملصقات بعدد من

المرفق بهذه المراكز، كما أعقب ذلك وتوزيع الاستثمارات على مهنيي الصيد التقليدي لإنجاز دراسة حول القطاع ومعرفة الإكراهات التي يواجهونها بهذه الموانئ التي يعتبر فيها نشاط الصيد التقليدي المحور الاقتصادي الأساسي.

وقد تمت هذه الحملة، وذلك بحضور السادة مدير غرفة الصيد البحري المتوسطية وممثل الغرفة بميناء القصر الصغير السيد يونس اغزيل، ورؤساء الجمعيات المهنية وتعاونيات قطاع الصيد التقليدي، ومصالح مندوبية الصيد البحري بميناء طنجة، والسلطات المحلية والدرك الملكي.

وتأتي هذه الحملة التحسيسية الثالثة، في إطار استراتيجية غرفة الصيد البحري المتوسطية، التي ينهجها السيد رئيس الغرفة يوسف بنجلون، حماية للمهنيين من كل الأخطار المحدقة بهم بسبب تداعيات هذا الوباء، ولتحريك عجلة الاقتصاد وتمكين المستهلكين من أسماك طرية.



✚ 21- 22 دجنبر 2020: قافلة الغرفة المتوسطية للحملة التحسيسية الثالثة تصل ميناء المضيق ونقاط التفريغ لمرتيل ووادلوقرية الصيد الشماعلة



في إطار استمرار الحملة التحسيسية الثالثة لغرفة الصيد البحري المتوسطية، شهد كل من ميناء الصيد المضيق ونقاط التفريغ المهيأة لمرتيل ، واد لو، قاع اسراس، ترغا، وقرية الصيد الشماعلة خلال يومين 21-22 دجنبر 2020، توزيع الآلاف من الكمادات على مهنيي الصيد البحري ووضع الملصقات بعدد من المرافق بهذه المراكز، كما أعقب ذلك وتوزيع الاستثمارات على مهنيي الصيد التقليدي لإنجاز دراسة حول القطاع ومعرفة الإكراهات التي يواجهونها بهذه الموانئ التي يعتبر فيها نشاط الصيد التقليدي المحور الاقتصادي الأساسي، كما تم تعقيم المراكب بميناء المضيق.

وقد تمت هذه الحملة، وذلك بحضور السادة مدير وأعضاء وأطر غرفة الصيد البحري المتوسطية، ورؤساء الجمعيات المهنية وتعاونيات قطاع الصيد التقليدي، ومندوب الصيد البحري بالمضيق والسلطات المحلية والأمن الوطني.

ويرتقب أن تستمر الحملة لتصل لمختلف الموانئ الشمالية الشرقية في غضون الأيام القليلة المقبلة بنفس الوتيرة.



✚ غرفة الصيد البحري المتوسطية تشيد بالتعبئة والمجهودات التي بذلت من طرف إدارة الصيد البحري في شخص السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والسيدة الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري، وجميع الأطر والموظفين خلال فترة حالة الطوارئ بالنفوذ الترابي للغرفة لضمان استمرار نشاط الصيد البحري بجل موانئ المملكة.

تبعاً للموضوع المشار إليه، تتشرف غرفة الصيد البحري المتوسطية أن تشيد بالتعبئة والمجهودات التي بذلت من طرف إدارة الصيد البحري في شخص السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والسيدة الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري، وجميع الأطر والموظفين في هذه الظرفية الاستثنائية التي كانت تستدعي تعاملًا استثنائيًا لضمان استمرار نشاط الصيد البحري بجل موانئ المملكة.

هذا المجهود الاستثنائي لإدارة الصيد البحري ساهم بشكل فعال في استمرارية نشاط الصيد البحري وتموين دائم ومنتظم وكاف للسوق الوطنية بالمنتجات الغذائية البحرية، وكذلك تزويد السوق الدولية بالمنتجات البحرية المغربية.

إن غرفة الصيد البحري المتوسطة ستظل مجندة في هذه الظروف الاستثنائية وراء القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وستستمر في تقديم الدعم الدائم واللامشروط لإدارة الصيد البحري في شخص السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والسيدة الكاتبة العامة لقطاع الصيد البحري، وجميع الأطر والموظفين ومدارس ومعاهد التكوين.

كما لا تفوت غرفة الصيد البحري المتوسطة الفرصة لتقديم تشكراتها، لمختلف السلطات العمومية والسلطات المحلية على دعمها اليومي وتدخلاتها ومساعدتها بروح وطنية عالية، وباحترافية ومهنية، نظيرا للمجهودات التي أبانوا عليها ضمانا لاستمرارية قطاع الصيد البحري، في هذه الظروف الاستثنائية.

كما ستستمر الغرفة بتقديم كل الدعم المادي والمعنوي، للانخراط والرفع من اليقظة من أجل إرساء التدابير الصحية والوقائية اللازمة، والصادرة عن السلطات المعنية من أجل الحد من انتشار وباء "كورونا" المستجد.

✚ شكر وتقدير للبحارة لنظير المجهودات التي قاموا بها ضمانا للاستمرارية في ظل الجائحة

قدم رئيس غرفة الصيد البحري المتوسطة، إلى عموم البحارة بأسمى عبارات التقدير والشكر، نظير التضحيات الجسام التي أبانوا عنها، خدمة للوطن والمواطن، واستمرارهم طيلة هذه المرحلة في تحريك عجلة الاقتصاد وتزويد الأسواق الوطنية بالمنتجات السمكية، والاستمرار في التصدير رغم المخاطر اليومية التي يواجهونها أثناء تأدية عملهم البحري الشاق تزامنا وجائحة فيروس "كورونا" المستجد التي اجتاحت العالم بأسره.

وقد أبان البحارة المغاربة عن وطنية عالية، وتفان كبير وتضحيات جسام تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ولهذا تتقدم غرفة الصيد البحري المتوسطة في شخص رئيسها مجددا، بكامل الشكر والتقدير للبحارة المهنيين على هذه الغيرة الوطنية المنقطعة النظير.

وفي هذا الإطار تقترح غرفة الصيد البحري المتوسطية تكريما للبحار، إعلان يوم 15 مارس من كل سنة، يوما وطنيا للبحار، للاحتفال به على المستوى الوطني بتنسيق مع إدارة الصيد البحري وباقي الفاعلين في قطاع الصيد البحري.